

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجذع المشترك أصول الدين

كلية أصول الدين

الأصول المنهجية للفرق الإسلامية

إعداد:

د / زبيدة الطيب

السنة الجامعية

2020-2019 م / 1441-1440 هـ

2/ الأصول المنهجية للشيعة

التعريف بالشيعة

أسمائهم

أصولهم الاعتقادية والسياسية

أصولهم المنهجية

1/ التعريف بالشيعة: عرف الشهرستاني الشيعة بأنهم {هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية إما جليا وإما خفيا واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده¹} وهي واحدة من الفرق الإسلامية التي اختلفت في نشأتها وظهورها بين أصحاب المذهب وأتباعه وبين غيرهم:

فأصحاب المذهب والأتباع يقولون أن التشيع ظهر زمن النبي صلى الله عليه وسلم؛ حيث يذكر القمي والنوبختي أن الشيعة هي أول الفرق وأن بعض الصحابة قد عرفوا بانقطاعهم لعلي والقول بإمامته منهم: المقداد بن الأسود الكندي وسلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري وعمار بن ياسر.² ومنهم من ذهب أبعد من ذلك حين اعتبر بأن التشيع قديم وأنه ولد قبل رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه ما من نبي إلا وقد عرض عليه الإيمان بولاية علي والدليل على ذلك ما يرويهِ الكيليني في الكافي عن أبي الحسن قال: (ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولا إلا بنبوّة محمد - صلى الله عليه وآله -، ووصية عليّ عليه السلام).³

وقد تبعهم في ذلك بعض من أهل السنة منهم ابن خلدون الذي يقول: "...إعلم أن مبدأ هذه الدولة - يعني دولة الشيعة - أن أهل البيت لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يرون أنهم أحق بالأمر، وأن الخلافة لرجالهم دون من سواهم"⁴. ومن المحدثين أحمد أمين الذي يقول: "...كانت البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أن أهل بيته أولى الناس أن يخلفوه."⁵

1 الملل والنحل (1 / 145)

² الحسن بن موسى النوبختي، فرق الشيعة، ص 17

³ الكيليني، أصول الكافي، ج 1 ص 437.

⁴ ابن خلدون، العبر، ج 3، ص 170

⁵ أحمد أمين، فجر الإسلام، ص 266

وأما أهل السنة فيردون تاريخ ظهورهم إلى زمن الفتنة بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه؛ يقول ابن حزم: "... ثم ولي عثمان وبقي اثني عشر عاما وموته حصل الاختلاف وابتدأ أمر الروافض."⁶

2/ أسماءهم: من أسمائهم:

الشيعة: وهو أشهر أسمائهم، ويشمل جميع فرقهم، ويطلق على كل من يعتقد بإمامة علي رضي الله عنه. **الرافضة:** وقد أطلقه عليهم خصومهم لرفضهم خلافة أبي بكر وعمر وهي تسمية قذحية⁷.

العدلية: لقولهم بالعدل كما المعتزلة ضمن أصولهم الاعتقادية، وهي تسمية يطلقها الشيعة على أنفسهم.

3/ فرقهم: أشهر فرق الشيعة هي:

الإمامية: ويطلق عليها أحيانا الإثنا عشرية أو الجعفرية؛ فالإمامية لاعتقادهم بالإمامة وكونها ركن في الدين، وأما الإثنا عشرية فلاعتقادهم بأن الإمامة في اثني عشر إماما من الأئمة المعصومين عندهم وأما الجعفرية فنسبة إلى الإمام جعفر الصادق، وهو الإمام السادس.⁸

الزيدية: أتباع زيد بن علي بن الحسين. فالزيدية مع إجلالهم لأهل البيت يحترمون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويميزون فعل الصحابة {إمامة المفضول مع قيام الأفضل...} لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين ثائرة الفتنة، وتطبيب قلوب العامة⁹

الإسماعيلية: أتباع إسماعيل بن جعفر الصادق ويطلق عليهم أحيانا الباطنية

4/ أصولهم الاعتقادية:

التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد.¹⁰ "وهذه الأصول الخمسة تتضمن عقائد أخرى انفردت بها الإمامية، وهي: العصمة والمهدية والتقوية والرجعة والبداء."¹¹

⁶ ابن حزم، الفصل، ج2، ص8

⁷ أنظر، غالب العواجي، فرق معاصرة، ج1، ص316

⁸ أنظر: كمال الدين نور الدين المرجوني، نشأة الفرق وتفرقها، بيروت، دار الكتب العلمية، ص67

⁹ الملل والنحل (ج 1 / ص 155)

¹⁰ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص49

¹¹ كمال الدين نور الدين، المرجع نفسه، ص67

فالتوحيد: يقول الشيخ الصدوق: "إعلم أن اعتقادنا في التوحيد أن الله تعالى واحد أحد، ليس كمثلته شيء قديم لم يزال سميع بصير عليم حكيم حي قيوم عزيز قدوس قادر غني. لا يوصف بجوهر ولا جسم ولا صورة ولا عرض ولا خط ولا سطح ولا ثقل ولا خفة ولا سكون ولا حركة ولا مكان ولا زمان [...] وأنه تعالى شيء لا كالأشياء أحد صمد لم يلد فيورث ولم يولد فيشارك ولم يكن له كفاء أحد ولا ند ولا ضد ولا شبه ولا صاحبة ولا مثل ولا نظير ولا شريك لا تدركه الأبصار والأوهام وهو يدركها لا تأخذه سنة ولا نوم وهو اللطيف الخبير خالق كل شيء لا إله إلا هو له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين [...] ومن قال بالتشبيه فهو مشرك ومن نسب إلى الإمامية غير ما وصف في التوحيد فهو كاذب. وكل خير يخالف ما ذكرت في التوحيد فهو موضوع مخترع وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو باطل وإن وجد في كتاب علمائنا فهو مدلس [...] والأخبار التي يتوهمها الجهال تشبيها لله تعالى بخلقه فمعانيها محمولة على ما في القرآن من نظائرها لأن في القرآن: "كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ" ومعنى الوجه: الدين والدين هو الوجه الذي يؤتى الله منه ويتوجه به إليه. وفي القرآن: "يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ" والساق: وجه الأمر وشدته. وفي القرآن: "أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ" والجنب: الطاعة.¹² والمقصود أن ما يتوهمه البعض في بعض آيات الصفات أنه مشابهاه يصرف إلى المجاز أي يتم تأويله. ومنعا للتعدد وتحقيقا لمفهوم التوحيد يذهب الشيعة إلى القول بأن الله تعالى "... لم يزل سميعا بصيرا عليما حكيما قادرا عزيزا حيا قيوما واحدا قديما وهذه صفات ذاته."¹³ أي أن صفاته هي عين ذاته وليست زائدة عن ذاته تعالى.

العدل: هو "... تنزيه الباري تعالى عن فعل القبيح والإخلال بالواجب."¹⁴ إذ "... لو جاز عليه فعل القبيح لجاز عليه الكذب فيرتفع الوثوق بوعدده ووعيده وترتفع الحكام الشرعية وينقض الغرض المقصود من بعث الأنبياء والرسول."¹⁵ يعني لو اعتقدنا أن الله تعالى غير عادل لجوزنا أن يفعل الأشياء القبيحة وهذا يعني عدم الثقة في وعده بالثواب للمحسنين وتوعده بالعقاب للمسيئين وهذا يعني في الأخير أنه لا معنى لإرسال الرسول.

النبوة: "النبى هو الإنسان المخبر عن الله عز وجل من غير واسطة بشر، وبقيد (الإنسان) يخرج الملك وبقيد (المخبر عن الله) يخرج المخبر عن غيره وبقيد (من غير واسطة بشر) يخرج الإمام والعالم فإنهما مخبران من الله

¹²/ الشيخ الصدوق، الاعتقادات، ص 21-27

¹³/ المصدر نفسه، ص 27

¹⁴/ الفاضل المقداد، النافع يوم الحشر، ص 43.

¹⁵/ النكت الاعتقادية، ص 401.

تعالى بواسطة النبي.¹⁶ ومذهب الشيعة في حكم النبوة هو مذهب المعتزلة الذين يرون أن النبوة واجب عقلا لأن التشريعات التي يأتي بها النبي من عند الله تعالى هي موافقة لما يحكم به العقل.

الإمامة: "... هي رئاسة عامة دينية مشتملة على ترغيب عموم الناس في حفظ مصالحهم الدينية والدنيوية وزجرهم عما يضرهم بحسبها." ¹⁷ وهي: "... أصل من أصول الدين." ¹⁸ لأن الإيمان الحقيقي وهداية الأمة تتوقف على معرفة الإمام بخلاف أهل السنة؛ إذ "...الكلام في الإمامة ليس من أصول الديانات." ¹⁹
المعاد: يعرف بأنه "... الوجود الثاني للأجسام وإعادةها بعد موتها وتفرقتها." ²⁰ وله مزيد أهمية عندهم من حيث إن الكفار أول ما أنكروا من رسالة النبي صلى الله عليه وسلم هذه المسألة.

وأما ما انفردت به الإمامية أو الإثنا عشرية فهي:

العصمة: يقول صاحب العقائد الإمامية: " نعتقد أن الأنبياء معصومون قاطبة وكذلك الأئمة عليهم جميعا التحيات الزكيات والعصمة هي التنزه عن الذنوب والمعاصي صغائرها وكبائرها [...] ويجري على الأئمة ما يجري على الأنبياء لأن المفروض في الإمام أنه منصوب من الله تعالى لهداية البشر خليفة للنبي." ²¹ ويزيد: "... لا نعتقد في أئمتنا ما يعتقد الغلاة والحلوليون (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) بل عقيدتنا الخاصة أنهم عباد مثلنا اختصهم الله بكرامته وحباهم بولايته؛ إذ كانوا في أعلى درجات الكمال." ²²

المهدي: المهدي المنتظر عقيدة جميع المسلمين، إلا أن ما يميز عقيدة الشيعة في المهدي هو "أن المهدي هو شخص معين ومعروف ولد سنة 256هـ وهو لا يزال حيا. وهو ابن الحسن العسكري واسمه محمد [...] وسيظهر في اليوم الموعود به من الله تعالى واختفاؤه وظهوره سيكون معجزة الله تعالى للخلق." ²³

التقية: وهي أن يخفي أحدهم هويته الدينية عند إحساسه بالخطر، وقد "... كانت شعارا لآل البيت عليهم السلام دفعا للضرر عنهم وعن أتباعهم وحقنا لدمائهم واستصلاحا لحال المسلمين وجمعا لكلمتهم ودليلها ما روي عن جعفر الصادق: (التقية ديني ودين آبائي)" ²⁴

¹⁶/ النافع يوم الحشر، ص 58

¹⁷/ نصير الدين الطوسي، قواعد العقائد، ص 457.

¹⁸/ الشيخ المظفر، عقائد الإمامية، ص 93.

¹⁹/ الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، ص 363.

²⁰/ النافع يوم الحشر، ص 86.

²¹/ محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، ص 41.

²²/ نفسه، ص 63

²³/ المصدر نفسه، ص 67

²⁴/ المصدر نفسه، ص 75

الرجعة: وهي الاعتقاد بأنه يرجع إلى الحياة الدنيا بعد الموت من علت درجته في الإيمان ومن بلغ الغاية في الفساد وذلك عند قيام المهدي، يقول الشيخ المظفر: " إن الذي تذهب إليه الإمامية أن الله تعالى يعيد قوما من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها فيعز فريقا ويذل فريقا آخر." ²⁵

البداء: البداء في الإنسان كما يقول الشيخ المظفر هو أن يبدو له رأي لم يكن عليه سابقا وذلك عن جهل وندامة وهو بهذا المعنى مستحيل في حق الله تعالى لأنه من الجهل والنقص. والصحيح الذي تعتقده الإمامية هو ما جاء في قوله تعالى: " يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب." وهذا يعني أنه تعالى قد يظهر شيئا على لسان نبيه أو وليه لمصلحة تقتضي ذلك اظهار ثم يمحوه مع سبق علمه تعالى بذلك مثل ما حدث مع سيدنا إبراهيم في مسألة ذبح ابنه إسماعيل عليهما السلام وقريب منه النسخ. ²⁶

5/ أصولهم المنهجية:

تقوم أصول الشيعة الاعتقادية والسياسية على جملة من الأصول المنهجية وهي: التأويل؛ الذي تميزه ثلاثية: الباطن، الإمام، النص القرآني+الوقائع التاريخية

التأويل: ²⁷ وهو كذلك عند الشيعة في مسألة الصفات يقول الشيخ الصدوق: " والأخبار التي يتوهمها الجهال تشبيها لله تعالى بخلقه فمعانيها محمولة على ما في القرآن من نظائرها لأن في القرآن " كل شيء هالك إلا وجهه." ومعنى الوجه: الدين، والدين هو الوجه الذي يؤتى الله تعالى منه ويتوجه به إليه. وفي القرآن " يو يكشف عن ساق." والساق وجه الأمر وشدته. وفي القرآن " يا حسرتي على ما فرطت في جنب الله." والجنب: الطاعة. والمقصود في هذه الآيات يجب تأويله أي صرفه إلى المجاز حتى لا يتوهم الجهال التشبيه والمماثلة في حق الله. ²⁸

إلا أن التأويل عند الشيعة يتسع لأكثر من آيات الصفات والقدر؛ حيث يشمل القرآن الكريم، ومن تأويلاتهم ما يلي: كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ [الأنفال: 5]، يحمل الشيعة هذه الآية كثيرا من الدلالات ويفهمونها خارج مناسبتها وسياقها حتى يجدوا مسوغا لوصم الصحابة رضوان الله عليهم بكرهاتهم للجهاد ²⁹

²⁵ نفسه، ص 70

²⁶ المصدر نفسه، ص 32-33

²⁷ سبق تعريفه في محور الخوارج

²⁸ الشيخ الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية، ص 21-27

نور الدين التستري المتوفى 1191 هـ مصائب النواصب ط الأولى 1426 هـ طبعة أنوار الزهراء، ص 29⁹

"إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا." [الفتح: 10]، استنتج الشيعة أن الله تعالى اطلع على أن بعض الصحابة سينكث. 30

"وما كنت متخذ المضلين عضدا." [الكهف: 51] قرأ بعض الشيعة الآية بصيغة التثنية، وفسروها بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما³¹

"وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ." [النحل: 68] ، من تأويلات الشيعة للآية: أن المراد بالنحل على وقومه: ونقل عن المهدي أنه قال: إنما النحل بنو هاشم، يخرج من بطونهم العلم.³²

"فإذا فرغت فانصب" قرأها بعض الشيعة فانصب بكسر الصاد، أي فانصب عليا للإمامة³³

والتأويل عند الشيعة يميزه ثلاث عناصر: الظاهر والباطن ، الإمام، النص القرآني+الوقائع التاريخية

الظاهر والباطن: أما الباطن فالمراد به ما هو مخالف للظاهر سواء كان نصا أو غيره. ووجود الباطن في الفكر الشيعي سنة طبيعية كونية كائنة في الأشياء كلها؛ فالوجود، كما يرون، قائم على تلك الثنائية أو ذلك الزوج وهو الظاهر والباطن. ودليلها قوله تعالى: "ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون." وقوله: "وأصبح عليكم نعمه ظاهرة وباطنة." وقوله: "وذروا ظاهر الإثم وباطنه."

واعتقاد الشيعة بوجود الظاهر والباطن في النصوص القرآنية ألزمهم تقسيم الدين إلى زوج آخر وهو الحقيقة والشريعة. أما "..." الشريعة فهي المظهر الخارجي (الظاهر) والحقيقة هي الوجه الداخلي (الباطن).³⁴

³⁰ مصائب النواصب ص 12

³¹ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ) التحرير والتنوير سنة النشر: 1984 هـ الدار التونسية للنشر - تونس (ج 1 / ص 61)

³² تفسير الزمخشري (ج 2 / ص 619)

³³ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ت: 538هـ) ط: الثالثة - 1407 هـ ط دار الكتاب العربي - بيروت (ج 4 / ص 772)

³⁴ هنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: نصير خسرو، ط3، بيروت، باريس، منشورات عويدات، 1983، ص42.

والباطن في الفكر الشيعي واحد لأنه علم إلهي وبالتالي فهو غير خاضع للتغير في حين أن الظاهر هو عكس ذلك أي أنه متغير ؛ فهو "...المظهر الخارجي الذي المتقلب باستمرار مع حقب وأدوار العالم. أما الوجه الباطن فطاقاة إلهية غير خاضعة للصيرورة."³⁵

ولما كان الباطن علما إلهيا فإن مقارنة أسراره وكشفها لا يكون إلا بواسطة معلمين "...هداة وعارفين بالأسرار (الأنبياء) يقودونها إلى ذلك. ولكن النبوة مغلقة."³⁶ ولذلك ظلت الحاجة قائمة إلى من يتولى كشف الحقائق بما وهبه الله تعالى من علم الباطن لأنه شخص ذو نمط خاص ومتميز وهو الإمام.

الإمام: هو المعلم المعصوم الذي يعلم بواطن الأشياء وبواطن النصوص "...واعتقاد ولاية الأئمة والتدين بإمامتهم وطاعتهم أصل ما يجب أن يبنى عليه هذا الكتاب وأساسه وأول ما ينبغي أن يتبدأ بذكره فيه ويفتتح."³⁷

ولأن الإمام ركن في الدين فإننا نلمس وجوده في ثلاث مستويات:

- مستوى الشخص العالم ببواطن النصوص والأشياء والمالك لأسرار التأويل؛ "...فالنص القرآني وحده لا يكفي لأن له معنى مستورا وعماقا باطنة فهو ليس كتابا يمكن استخراج علمه بالفلسفة المشتركة بل لا بد أن نؤول النص وأن نعود به إلى مستوى يكون فيه معناه حقيقيا وتلك ليست مهمة الجدل الكلامي لأننا لا ننشئ هذا المعنى بالقياس وإنما نحتاج في ذلك إلى رجل ملهم ذي إرث روعي يمسك بالظاهر والباطن معا وهذا هو حجة الله وقيم الكتاب والإمام."³⁸

- مستوى النصوص: فالإمام موجود في النص القرآني وفي السنة فما من آية أو حديث إلا ويختفي خلفه الأئمة وأولياؤهم وأعداؤهم ؛ إذ "...الألفاظ في هذه الآية القرآنية أو تلك أو هذا الحديث النبوي أو ذاك تصرف مباشرة إلى أشخاص معينين."³⁹

بل إن التدقيق يكشف أن الألفاظ لا تخفي خلفها الأشخاص فحسب، بل هي الأشخاص عينها ف" مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان فبأي آلاء ربكما تكذبان يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان." هما علي وفاطمة اللذان أخرج الله تعالى منهما الحسن والحسين. (توثيق) وكذلك قوله تعالى: "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا."

³⁵/ المرجع نفسه، ص42.

³⁶/ المرجع نفسه، ص 42

³⁷/ النعمان بن حيون التميمي، آداب اتباع الأئمة، تحقيق مصطفى غالب، بيروت، مكتبة الهلال، ص20

³⁸/ هنري كوربان، مرجع سابق، ص94.

³⁹/ الجابري، بنية العقل العربي، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 281

يقول كوربان: "إن هذه الآية التي تثير في الفكر الإسلامي قضية الكرامة الإنسانية لا تثير أي شك لدى الشراح الشيعة فالآية تشير إلى الأسرار الإلهية وإلى باطن النبوة الذي بلغه الأئمة المعصومون إلى أشياعهم."⁴⁰

وتبعاً لقيمة الإمام ودوره في الفهم الباطني عند الشيعة فإن الآيات التي تحت على طاعة أولي الأمر كقوله تعالى: "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم." والآيات التي تدعو إلى حفظ الأمانات وأدائها كقوله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها." والتي تنهى عن إخلاف الوعود ونقض العهود كقوله تعالى: "ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجراً عظيماً." وغيرها هي في الحقيقة عند الشيعة حث على طاعة الأئمة ودعوة إلى رد أمانة الخلافة إلى علي رضي الله عنه ونسله من بعده وهي تحذير من خيانة تلك الأمانة ووجوب الوفاء بها⁴¹ ولذلك فإن "...من أقر بالله ورسوله ولم يعترف بإمامة أولياء الله وأوصياء رسوله ولو عبد الله على ذلك أيام حياته وطول مدته لكان ممن قال فيهم الله عز وجل: "وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً."⁴²

- مستوى التاريخ: يوجد الإمام في التاريخ؛ فالتاريخ يصنعه الإمام عند الشيعة فما من حادثة أو واقعة إلا وهي تعبير أو رمز للحظة وجود الإمام أو معاناته ومن هنا كان التاريخ الشيعي كله هو تاريخ الإمام فهو محرك التاريخ وهو الفاعل والمفعول به "...فالوقائع المدركة هنا ليست لها حقيقة الحوادث بالطبع ولكن ليست حوادث تتمتع بعينية العالم والأشخاص الطبيعيين الذين يملأون كتب التاريخ عادة، ولكنها وقائع روحية بالمعنى الدقيق للكلمة وتكتمل فيما وراء التاريخ."⁴³

إن ما سبق يظهر أن تاريخ الشيعة تاريخ مقدس يبدأ من لحظة وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فهي لحظة ميلاد القضية التي أنتجت منهج الفهم والتفسير؛ فالقضية هي من يخلف الرسول صلى الله عليه وسلم أو من الأحق بخلافته؟ "...فالقرآن نص صراحة على ضرورة وجود الإمامة بعد الرسول صلى الله عليه وآله وأن النبي صدق بأمر ربه وأعلن إمامة علي عليه السلام من بعده."⁴⁴

وبتحقق وجود الإمام في مستويات ثلاث:

وجوده المعصوم الذي يملك علم الباطن

⁴⁰/ هنري كوربان، مرجع سابق، ص 83.

⁴¹/ أنظر: النعمان بن حيون، مرجع سابق، ص 82-83.

⁴²/ المرجع نفسه، ص 83.

⁴³/ هنري كوربان، مرجع سابق، ص 116.

⁴⁴/ مصطفى غالب، ص 47.

وجوده في النص كرموزات

وجوده في الأحداث كصانع لها يتحقق مفهوم التأويل عند الشيعة ويلتقي مفهوم التأويل عند نقاط ثلاث: النص والتاريخ (الظاهر والعيبي) + الباطن وهو الشق الداخلي للنص أو الحدث + الإمام وهو المرموز في النص والتاريخ والعالم بالأسرار وتلك عناصر لا توجد مجتمعة إلا في التأويل الشيعي الذي يشكل الأصول المنهجية التي تفهم في ضوءها عقائد الشيعة وأرائهم وأفكارهم الدينية والسياسية.

انتهى

3/ الأصول المنهجية للمعتزلة

التعريف بالمعتزلة:

المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري (80هـ - 131هـ) في البصرة أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي؛ خرجت من رحم بيئة حملت العديد من الإشكالات العقدية الحادثة أبرزها مصير مرتكب الكبيرة هل هو في الجنة أم هو في النار؛ فقد رأى الخوارج أن من ارتكب كبيرة كافر يستحق أن يخلد في النار لأنه أتى ما يوجب كفره وخلوده فيها. في حين رأت المرجئة أنه مؤمن لا يستحق الخلود في النار لأن ما جاء به غير موجب لاسم الكافر ولا لمصير الخلود في النار. وبين هذين الرأيين خرج واصل بن عطاء ليقول لمن حضر مجلس الحسن البصري بأن مرتكب الكبيرة لا هو مؤمن ولا هو كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين؛ إذ هو لم يفعل ما يوجب كفره وخلوده في النار وفي الوقت نفسه أتى ما لا يعد به مؤمناً مستحقاً للجنة. وهذه هي الرواية التي تواترت في نشأة المعتزلة وسبب تسميتهم.⁴⁵

^{45/} أنظر: أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، ط5، بيروت، دار النهضة، 1985، ج1، ص108.

وهم في أعين المستشرقين أرباب الفكر والتأويل العقلي في الإسلام، وإليهم يعود الفضل في إدخال العقل في التفكير الديني الإسلامي؛ إذ "...كانوا الأوائل الذين وسعوا معين المعرفة الدينية بأن أدخلوا فيها عنصرا آخر قيما وهو العقل..."⁴⁶

وهم في أعين خصومهم ليسوا إلا أسماء نكرة عملت على تقليد وتبني منهج دجيل أدى بهم إلى الانحراف والزيغ عن عقيدة السلف الصالح من الأمة؛ لأنهم "...سلكوا منهجا عقليا متطرفا في بحث العقائد الإسلامية..."⁴⁷

وأما الفكر الاعتزالي فهو، بحسب ما يرى الخصوم، تلفيق استقاها المعتزلة من المقالات والآراء السائدة في عصرهم آنذاك خاصة تلك التي انتشرت كثيرا في البصرة.⁴⁸

أسماءهم:

للمعتزلة أسماء كثيرة منها:

-أسماء أطلقها عليهم خصومهم:

المعتزلة: أي المنشقون الذين انشقوا بفكرهم عن جماعة المسلمين بمنهجهم وطريقة فهمهم وتفسيرهم للعقيدة الإسلامية، وهي التسمية التي صاحبت نشأتهم على يد واصل بن عطاء واعتزله مجلس الإمام الحسن البصري وهي الرواية التي تواترت في سبب تسميتهم، وهي أشهر تسمياتهم.

الجهمية: وسبب تلقيبهم بهذا اللقب، هو أنه لما كانت الجهمية سبقت المعتزلة في الظهور واشتهرت ببعض آرائها، إلا أن سبقها للمعتزلة سبق قريب، ثم لما خرجت المعتزلة كانت قد وافقت الجهمية في مسائل كثيرة، منها: نفي الرؤية والصفات، وخلق الكلام، فكأن توافقت الفرقتين جعلهما كالفرقة الواحدة، وبما أن الجهمية أسبق ومسائلها أكثر وبعض مسائل المعتزلة مأخوذة منها، لذا أصبح يطلق على كل معتزلي جهمي، ولا يطلق على كل جهمي معتزلي. ولذلك أطلق أئمة الأثر لفظ الجهمية على المعتزلة فالإمام أحمد في كتابه (الرد على الجهمية) والبخاري في الرد على الجهمية، ومن بعدهما؛ إنما يعنون بالجهمية المعتزلة؛ لأنهم كانوا في المتأخرين أشهر بهذه المسائل من الجهمية.⁴⁹

⁴⁶/ جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى، دط، بيروت، دار الرائد العربي، 1946، ص90-91.

⁴⁷/ عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، ط4، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، ص14

⁴⁸ - أنظر: المرجع نفسه، ص28.

⁴⁹/ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص104

وقال الإمام ابن تيمية⁽³⁾ في كتابه (منهاج السنة) : "لما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفات في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق، ودعوا الناس إلى التجهم وإبطال صفات الله تعالى . . . وطلبوا أهل السنة للمناظرة. . . لم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط؛ بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية، وأنواع المرجئة، فكل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزليا؛ لأن جهما أشد تعطيلًا لنفيه الأسماء والصفات⁵⁰ .

القدرية: كذلك يلقب المعتزلة بالقدرية. يقول البغدادي - وهو يسوق ما أجمعت عليه المعتزلة : " . . . وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم وأنه ليس لله - عز وجل - في أكسابهم وفي أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير. ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية⁵¹ . إلا أن المعتزلة لا يرضون بهذا الاسم؛ ولذا يقولون: إنه أولى أن يطلق على القائلين بالقدر خيره وشره من الله تعالى⁵² . وقد دافع المقبلي⁽⁷⁾ عن المعتزلة في هذا المقام، ورد على شبهة الذين سموهم بالقدرية، فقال: إذا كان المراد بالقدر نفس العلم الأزلي، فرمي المعتزلة بنفي القدر تقول محض؛ لأن المعتزلة جميعا يقرون به ويشبونه. . . فالمعتزلة إذا يرون أن الذي يثبت القدر لله تعالى أحق أن ينسب إليه من نافية⁽⁸⁾ ولكن ابن قتيبة⁽⁹⁾ يرى: أن المعتزلة نفوا القدر عن الله وأضافوه إلى أنفسهم، فوجب أن يسموا قدرية، لأن مدعي الشيء لنفسه أحق أن يدعى به⁽¹⁰⁾ .

الثنوية والمجوسية: يقول المقرئزي: إن المعتزلة يدعون الثنوية، لقولهم الخير من الله، والشر من العبد⁽¹¹⁾ . ولما كان هذا القول يشبه قول الثنوية المجوسية، فإن المعتزلة اكتسبوا علاوة على أسمائهم العديدة اسم المجوسية. ولا شك أن المعتزلة لا يقبلون هذا الاسم، وهم إنما اتصلوا من اسم القدرية وأنكروه بشدة تخلصا من وصمة لقب المجوسية، إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم ذم القدرية بتسميتها مجوس هذه الأمة⁽¹²⁾ .

مخانيث الخوارج: من ألقاب المعتزلة مخانيث الخوارج، وسبب التسمية: أن المعتزلة، ولا سيما شيوخهم الأولين: واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد كانوا يوافقون الخوارج في تخليد مرتكب الكبيرة في النار مع قولهم: إنه ليس بكافر، فهم قد وافقوا الخوارج في التخليد؛ لكن لم يجرأوا على تكفيره؛ ولذا سموا بهذا الاسم⁽¹³⁾ .

الوعيدية: من أسماء المعتزلة الوعيدية، سماهم به أحد المرجئة في شعر قاله في هجاء أبي هاشم الجبائي واسم الوعيدية من قول المعتزلة بالوعد والوعيد، وهذا القول أحد الأركان التي يقوم عليها الاعتزال، ومعناه أن الله تعالى صادق في وعده الأبرار بالجنة وتوعده الفجار والكفار بالنار.

المعطلة: كان أهل السنة يطلقون على الجهمية الأولى نفاة الصفات اسم المعطلة لتعطيلها الله تعالى عن صفاته⁵³ . أي تجريده تعالى منها، وكانوا يقصدون من وراء هذه التسمية ذم الجهمية وهجوها، فإن أهل

/50
/51
/52
/53

الموصل أخذوا بعد هزيمة مروان بن محمد يسبونه وينادونه: يا معطل، لأن مروان كان على مذهب المعطلة. (54)

وحين قام المعتزلة واقتبسوا عن الجهمية الأولى قولها بنفي الصفات، لزمهم اسم المعطلة. يقول الشهرستاني: إن من معاني التعطيل تعطيل ظواهر الكتاب والسنة عن المعاني التي تدل عليها. (55) وبما أن المعتزلة كانوا يلجأون في الآيات التي لا توافق أغراضهم إلى التأويل، فلا يبعد أن يكون سببا آخر في تسميتهم بالمعطلة ونحن نجد بعض أهل السنة كابن القيم (56) يستعملون في كلامهم عن المعتزلة لفظ المعطلة للدلالة عليهم، فقد وضع ابن القيم كتابه (الصواعق المرسله) في الرد على الجهمية والمعطلة، وهو يقصد الرد على المعتزلة بالدرجة الأولى

-أسماء سموا بها أنفسهم:

المعتزلة: سبق أن ذكرنا هذا الاسم من ضمن أسمائهم التي سماهم بها غيرهم، ونورده هنا من ضمن الأسماء التي تسموا بها؛ وذلك أنهم لما رأوا أنه لا خلاص لهم من هذا الاسم، أخذوا يبرهنون على فضله، وأن المراد به الاعتزال عن الأقوال المحدثه والمبتدعه (22)، وبرهنوا على ما يقولون ببعض النصوص مثل قوله تعالى: **وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا** [المزمل: 10]. [وذلك لا يكون إلا بالاعتزال عنهم. (23)]

أهل العدل والتوحيد: يروي المقبلي أن المعتزلة كانوا يطلقون على أنفسهم أهل العدل والتوحيد والعدلية، ولذا يقول: "وتسمي المعتزلة نفسها بالعدلية، وأهل العدل والتوحيد. (24)" أما مؤرخو أهل السنة الذين قالوا: إن المعتزلة يدعون أنفسهم أهل العدل والتوحيد فكثيرون، منهم: الشهرستاني حيث قال: ". . . ويسمون أصحاب العدل والتوحيد . . . والعدلية. (25)" وجاء في صحيح الأعمشى أن المعتزلة يسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد، ويعنون بالعدل نفي القدر، والقول بأن الإنسان موجد أفعاله تنزيها لله تعالى أن يضاف إليه شر، ويعنون بالتوحيد نفي الصفات القديمة. (26)

والمعتزلة يفضلون أن يدعوا بهذا الاسم (27)؛ ذلك أنه علاوة على المعنى الحسن الذي يتضمنه، فإنه مشتق من أهم قاعدتين من قواعد الاعتزال اللتين كانت تدور حولهما أكثر تعاليمهم، وهما: أصل العدل، وأصل التوحيد. (28)

أهل الحق، والفرقة الناجية، والمنزهون الله عن النقص: كذلك من أسماء المعتزلة التي تسموا بها: أهل الحق، والفرقة الناجية والمنزهون الله عن النقص. يقول المقبلي: "وتسمي المعتزلة نفسها . . . أهل الحق، وأهل

/54
/55
/56

الفرقة الناجية والمنزهون الله عن النقص⁽²⁹⁾ ؛ ذلك أنهم يعتبرون أنفسهم على الحق، ومن سواهم على الباطل، ولذا دعوا خصومهم بالمجبرة، القدرية المحوزة المشبهة الحشوية المرجئة، وغير ذلك...

أصولهم الخمسة:

أصول المعتزلة خمسة، هي: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁴.

-**التوحيد**: هو الأصل الأول من أصول المعتزلة الخمسة، وهو عندهم يدور حول ما يثبت لله وما ينفي عنه من الصفات. يعرفه القاضي بالقول: "... هو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به. ولا بد من اعتبار هذين الشرطين: العلم والإقرار جميعاً لأنه لو علم ولم يقر أو أقر ولم يعلم لم يكن موحدًا..⁽²⁾ " وهو (أي التوحيد) عندهم على ثلاثة أوجه:

الأول: أنه الذي لا يتجزأ، **الثاني**: أنه المنفرد بالقدم فلا ثاني له، **الثالث**: أنه المتفرد بالصفات اللائقة به التي يسمونها الصفات النفسية، والتي تعني أنها عين ذاته تعالى؛ فهي لا تنفك عن ذاته وليست متميزة عنه سبحانه بل صفاته هي عين ذاته فهو قادر بقدرته هو هي وعالم بعلم هو هو وحي بحياة هو هي وهكذا... ومن قال غير ذلك فقد جعل الله اثنين. يقول واصل بن عطاء: "... إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين. (8) "

وبناء على مفهومهم للتوحيد ذهبوا إلى تأويل الآيات التي توحى ظواهرها بالتشبيه أو التجسيم مثل العين في قوله تعالى: "ولتصنع على عيني." واليد في قوله: "بل يدها مبسوطتان." والاستواء في قوله: "الرحمن على العرش استوى." والوجه في قوله: "ويبقى وجه ربك" وغيرها... ، ويعنون بالتأويل نفى حقائق الصفات وصرفها إلى المجاز دفعا للتشبيه؛ فجعلوا العين حراسة واليد كرماً والوجه جهة والاستواء استيلاء... وسموا ذلك توحيداً وتنزيهاً وسماه خصومهم تعطيلاً ونفياً.

-**العدل**: العدل مبدأ هام في فكر المعتزلة، وهم يربطون بين العدل والأفعال الإنسانية، ويرون أن الإنسان حرّ في أفعاله لينقذوا التكليف الشرعي؛ فحتى يستقيم التكليف ويكون الثواب عدلاً والعقاب عدلاً ترى المعتزلة أن عدل الله يقتضي أن يكون الإنسان هو خالق أفعاله. ويترتب على القول بالعدل الإلهي أن الله لا

يفعل الشر، فأفعال الله كلها حسنة وخيرة. يعرفه القاضي بالقول: "... إذا قيل أنه تعالى عدل فالمراد به أن أفعاله كلها حسنة وأنه لا يفعل القبيح ولا يخل بما هو واجب عليه." ⁵⁷ وقال الشهرستاني: "اتفقوا - أي المعتزلة - على أن الله لا يفعل إلا الصالح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد [...] وسموا هذا النمط عدلاً". ⁵⁸ وهم لذلك يقولون بالصالح والأصلح وباللطف الإلهي أي أن الله تعالى من عدله أنه لا يفعل إلا ما هو أصلح لعباده ولا يهديهم إلا إلى ما فيه الخير لطفًا بهم.

المنزلة بين المنزلتين: هذا الأصل هو نتيجة النقاش الذي دار حول مصير مرتكب الكبيرة بين واصل بن عطاء والحسن البصري؛ حيث قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول أن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق، ولا كافر مطلق، بل هو في منزلة بين المنزلتين. وهي تعني "... في اصطلاح المتكلمين، العلم بأن لصاحب الكبيرة اسم بين الاسمين، وحكم بين الحكمين." ⁵⁹ ويشرح القاضي هذا التعريف، فيقول: "إن صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، فلا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً. وكذلك صاحب الكبيرة له حكم بين الحكمين، فلا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاوزها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن؛ بل له منزلة بينهما." ⁶⁰

الوعد والوعيد: " هو أن يُعلم أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب." ⁶¹ أو "... هو العلم بأن كل ما وعد الله به من الثواب لمن أطاعه، وتوعد من العقاب لمن عصاه، فسيفعله لا محالة لأنه لا يُبدل القول لديه، ولا يجوز عليه الخلف في وعده ووعيده، ولا الكذب في الإخبار به." ⁶² ويرتبط بهذا الأصل عند المعتزلة مباحث العوض والثواب والتفضيل والشفاعة وخلود مرتكب الكبيرة الذي قضى مصرًا على كبريته ولم يتب ويستدلون على ذلك من القرآن الكريم بأنه تعالى: " لا مبدل لكلماته." وأنه تعالى كما قال عن نفسه: " لا يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد."

⁵⁷/ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ط3، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة، مكتبة وهبة، 1996، ص132

⁵⁸/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص42.

⁵⁹/ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص137

⁶⁰/ المصدر نفسه، ص140

⁶¹/ المصدر نفسه، ص136

⁶²/ شرح الأصول الخمسة، ص70

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهذا الأصل يوضح موقف المعتزلة من أصحاب الكبراء، سواء أكانوا حكماً أم محكومين، وعنه يقول القاضي: "... لا خلاف في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر." ⁶³ وقال الإمام الأشعري في المقالات: "... وأجمعت المعتزلة، إلا الأصم، على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف. كيف قدروا على ذلك" ⁶⁴ ويعد انتشار المظالم الاجتماعية والسياسية وما يعتبرونه انحرافات عقدية من أهم العوامل التي نفهم في ضوءها الخلفية النظرية التي شكلت نظرة المعتزلة إلى هذه المسألة.

تلك الأصول الاعتقادية الخمسة تحكم في بنائها وتخرجها جملة من الأصول المنهجية هي:

1/ تقديم العقل على النقل: يرى المعتزلة أن القرآن الكريم هو المصدر الذي به يعرف الله عز وجل، وهذا المصدر لا تعرف ولا تثبت حجته إلا بالعقل ومن ثمة وجب تقديم العقل على النقل وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: "... إن الدلالة أربعة: حجة العقل والكتاب والسنة والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تنال إلا بحجة العقل." ⁶⁵ وفي تبرير هذا التقديم للعقل يقول: "... أولها العقل لأن به يميز بين الحسن والقبح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة." ⁶⁶ وهكذا يجب أن تفهم تفسيراتهم وفهومهم في ضوء هذه النقطة التي ظلوا أوفياء لها كخيار منهجي تم بناؤه والاحتكام إليه منذ النشأة.

2/ القول بالمجاز: يعرف اللغويون المجاز بأنه "... الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع." ⁶⁷ ويعرفه أبو الحسين البصري المعتزلي بالقول: "... هو ما أفيد به معنى مصطلحاً عليه غير ما اصطلاح عليه في أصل تلك المواضع التي وقع التخاطب فيها." ⁶⁸ فالجواز إذن هو اللفظ أو الكلمة التي اصطلاح على معنى لها غير وضعها أو معناها الحقيقي لوجود قرينة مثل لفظ الأسد فهو حقيقة في الحيوان مجاز في الرجل الشجاع لوجود قرينة تربط بين اللفظين وهو الشجاعة. وقد وجد المعتزلة في المجاز وسيلة قوية لخدمة فكرة تنزيه الله تعالى ودفع شبه التشبيه والتجسيم والمماثلة عنه تعالى؛ ومن ثمة تمكنوا من تأويل ظواهر الصفات الخيرية التي توحى بالتشبيه والتجسيم والمماثلة.

⁶³/ المصدر نفسه، ص 142.

⁶⁴/ الأشعري، مقالات الإسلاميين

⁶⁵/ القاضي، شرح الأصول الخمسة، ص 88.

⁶⁶/ توثيق من القاضي

⁶⁷/ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 359.

⁶⁸/ أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، ج 1، ص 16.

3/ التأويل العقلي: "...وأما المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين فمرادهم بالتأويل صرف اللفظ عن ظاهره."⁶⁹ أي صرفه من المعنى الحقيقي الظاهر إلى المعنى المجازي؛ كما هو الحال في تأويلهم اليد في قوله تعالى: "بل يدها مبسوطتان." بالكرم وتأويلهم العين في قوله: "لتصنع على عيني." بالحراسة وتأويلهم الوجه في قوله تعالى: "ويبقى وجه ربك." بالجهة وهكذا... ولجوء المعتزلة إلى التأويل مبني على ثقتهم الكبيرة في العقل الذي يحكم بمخالفة ظواهر تلك النصوص للتوحيد ومخالفة الحوادث والمخلوقات ورغبتهم الكبيرة في تنزيه الله تعالى؛ أي أن العقل يحكم بأن ظواهر تلك النصوص توحى بالتشبيه أو التجسيم أو المماثلة وتخالف قوله تعالى: "ليس كمثله شيء."⁷⁰

4/ موقفهم من خبر الآحاد: يعرفه القاضي عبد الجبار بالقول أنه: "... ما لا يعلم كونه صدقا أو كذبا وما هذه سبيله يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه فأما قبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا."⁷¹ فخبير الآحاد ظن ولذلك هو لا يفيد في إثبات العقائد. وقبول خبر الآحاد في العقائد مرهون بموافقة الدليل العقلي يقول القاضي: "... وإن كان مما طريقه الاعتقاد ينظر فإن كان موافقا لموافقا لحجج العقول قبل واعتقد موجه لا لا لمكانه بل للحجة العقلية وإن لم يكن موافقا لها فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي لم يقله."⁷² ويقول صاحب المعتمد: "إعلم أن الرواية إما تتضمن شرعا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو لا تتضمن ذلك. والأول إما أن نكون تعبدنا فيه بالعلم فلا نقبل فيه خبر بالواحد أو لم نتعبد فيه بالعلم بل بالعمل فنقبل فيه بخبر الواحد إذا تكاملت شرائطه."⁷³ ويقصد بالتعبد بالعلم أي الاعتقاد في مقابل التعبد بالعمل. وإليهم يرجع ابن حزم القول برفض خبر الآحاد في القرن الثاني.⁷⁴ ودليلهم على ذلك أن خبر الواحد يحتمل الصواب والخطأ وما كان هذا شأنه فإنه لا يجوز أن ينسب إلى الله أو إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يجوز من ثمة اعتقاده أو العلم به.

انتهى

⁶⁹ ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلية، ج1، ص178.

⁷⁰ راجع تلك التأويلات في: القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ج1، ص380-382.

⁷¹ شرح الأصول الخمسة، ص769.

⁷² المصدر السابق، ص770

⁷³ المعتمد في أصول الفقه، ص260

⁷⁴ أنظر: الإحكام في أصول الأحكام، ج11/102.

4/ الأصول المنهجية للإباضية

الإباضية: أتباع عبد الله بن أباض

1/ المصادر الإباضية تنسب المذهب إلى جابر بن زيد الأزدي وإلى عبد الله بن أباض دورا ثانويا وليس ما تنقله المصادر الغير إباضية.

أصولهم السياسية:

1/ الخلافة ليست مقصورة على قريش فقط.

2/ لا يحل الخروج على الإمام العادل.

3/ الخروج على الإمام الجائر ليس واجبا كما تقول الخوارج في عمومها وليس ممنوعا كما تقول الأشاعرة والسلفيين وإنما يترجح استحسان الخروج إذا غلب الظن بنجاحه

4/ يختار الإمام بالبيعة والشورى

5/ لا يجوز أن تبقى الأمة دون إمام

أصولهم العقديّة:

1/ التنزيه المطلق وكل ما يوحي بالتشبيه وجب تأويله "الأصل العام في عقيدة الإباضية هو التنزيه المطلق للباري جل وعلا وكل ما أوهم التشبيه من الآية الكريمة أو الأحاديث النبوية الثابتة يجب تأويله بما يناسب المقام ولا يؤدي إلى التشبيه." ⁷⁵

2/ الإيمان اعتقاد وقول وعمل

3/ الصفات هي عين الذات

4/ الخلود في الجنة أو النار أبدي

5/ إنكار المعلوم من الدين شرك

6/ القرآن كلام تعالى منقول إلينا بالتواتر وإنكار شيء منه شرك

7/ الميزان هو الفصل الحق بين أعمال الخلق. وليس حسيا

⁷⁵ علي يحي معمر، دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم، دط، دت، ص 57

8/ وكذلك الحال بالنسبة للصراف فهو الإسلام والدين الذي ارتضاه الله لعباده

9/ الإنسان حر

أصولهم المنهجية:

الأصول المنهجية للخوارج تحكمت فيها جملة من العوامل تتعلق بنشأتهم أولاً وكونهم إحدى فرق الخوارج التي خرجت عنهم لتبني منهاجاً مستقلاً عنهم وفي الوقت نفسه اقتربت من المعتزلة، الأمر الذي جعلنا نقول أن أصول الإباضية جمعت بين القراءة التأويلية للصفات الخيرية ومسائل القدر على طريقة المعتزلة والقراءة الأقرب إلى قراءة الخوارج في مسألة الإمامة.

التأويل:

الناظر في آراء الإباضية الاعتقادية وعلى رأسها مفهوم التوحيد ونفي الرؤية والقول بخلق القرآن يدرك أن التأويل هو الأصل المنهجي الذي انبنت عليه رؤيتهم إلى تلك المسائل بمعناه الذي يظهر عند سائر المتكلمين وهو صرف ظاهر اللفظ إلى المجاز بغرض التنزيه. " فعقائدهم في الإلهيات والتنزيه والصفات وخلق القرآن والعدل الإلهي والقضاء والقدر متطابقة مع عقائد الشيعة والمعتزلة. " ⁷⁶ ففي مسألة خلق القرآن يقول الشماخي: " ليس منا من قال أن القرآن مخلوق. " ⁷⁷ وفي نفي الرؤية يؤكد الجعيري تأثرهم بالمعتزلة ويؤكد أن المعتزلة كانوا الأسبق في تقرير المسألة، ويظهر دور العقل في التأويل والصرف إلى المجاز في تفسير مسائل السمع كالصراف والميزان على طريقة المعتزلة والشيعة؛ حيث يصرفونها إلى معان مجازية ويرفضون معناها الحسي.

أما الرؤية الخوارجية وتأثرهم بما فتظهر في مسألة الإمامة؛ حيث يظهر تقديم عنصر التقوى والعمل الصالح كشرط أساسي في الإمام أو الحاكم وتجاوز مسألة النسب والعرق والتمسك بظاهر قوله تعالى: " إن أكرمكم عند الله أتقاكم. " وقوله صلى الله عليه وسلم: [ولو ولي عليكم عبد حبشي].

إن ما سبق بيانه يظهر أن التطابق في الأصول الاعتقادية يعني بالضرورة التطابق في الأصول المنهجية والمنطلقات. على أن عملية التأثير والتأثر بين التيارات والمذاهب والفرق في الواقع ليست تقليداً من قيمة أحدها لأنه كائن وهو طبيعي، بل أكثر من ذلك هو تعبير عن استعداد ذاتي لاستيعاب مناهج الفهم والتفسير وعدم التوقوع أو الانغلاق. ولذلك نستغرب أن يجهد المفكر علي يحي معمر وغيره نفسه في الرد على من قال بتأثر الإباضية بالمعتزلة أو الشيعة واعتباره تقليداً من قيمة هذه الفرقة التي يعترف لها بالاجتهاد في أصول الدين وفروعه في كتابه القيم الذي حمل عنوان " الإباضية بين الفرق. "

انتهى

⁷⁶ سعد رستم، الفرق والمذاهب الإسلامية، ص 207-208

⁷⁷ أحمد بن سعيد الشماخي، مقدمة التوحيد وشروحها، ص 154

الأصول المنهجية للأشاعرة

التعريف بالأشاعرة: هم الفرقة التي تنسب إلى أبي الحسن الأشعري، وتنقسم كما يشير إلى ذلك ابن خلدون إلى أشاعرة متقدمين وأشاعرة متأخرين⁷⁸ ولعل السبب في هذا التقسيم هو التباين الواضح بين منهج أبي الحسن الأشعري ومن بعده أبي الطيب الباقلاني(ت402هـ) في قراءة نصوص الصفات الخيرية خاصة، ومنهج من جاء بعده كالجويني(ت 419هـ) والغزالي(ت505هـ) والرازي(ت544هـ) والإيجي... حيث يقوم منهج المتقدمين على ترك التأويل وإثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسهوما أثبتته رسوله صلى الله عليه وسلم كما قال أبو الحسن الأشعري: "...إن كثيرا من الزائغين عن الحق من المعتزلة مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل به سلطانا [...] فخالفوا روايات الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في رؤية الله عز وجل بالأبصار وأنكروا شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم للمذنبين ودانوا بخلق القرآن ودفعوا أن يكون لله وجه وأنكروا أن يكون له يدان وأنكروا أن يكون له عين."⁷⁹

في حين يبدو رفض المتأخرين لهذا المنهج ويذهبون إلى التأويل على طريقة المعتزلة؛ يقول الجويني: "...ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى والسبيل إلى إثباتها السمع دون العقل والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة وحمل العين على البصر وحمل الوجه على الوجود."⁸⁰

أسماءهم:

الأشاعرة:نسبة إلى مؤسس المذهب أبي الحسن الأشعري (260-324هـ).

أهل السنة والجماعة: وهي التسمية التي يطلقها الأشاعرة على أنفسهم وينفيها عنهم السلفيون بدءا من الإمام ابن تيمية إلى اليوم، وييدي بعض الأتباع قبولاً للتسمية وانتمائهم إلى السنة في مقابل الشيعة.

⁷⁸ ابن خلدون، المقدمة، ص 835-836

⁷⁹ أبو الحسن الأشعري، الإبانة في أصول الديانة، ص 38-41

⁸⁰ الجويني، الإرشاد إلى قواطع أدلة الاعتقاد، ص 146

الصفاتية: اسم يطلق في الأصل على الفقهاء والمحدثين الرافضين لتأويل الصفات ومن اتبعهم ومنهم الكلاية أصحاب عبد الله بن سعيد الكلابي، ولما أبدى الأشعري انخيازه إلى هذا المنهج أطلق عليه هذا الاسم؛ يقول الشهرستاني: "... إنحاز الأشعري إلى هذه الطائفة (يقصد أصحاب عبد الله بن سعيد الكلابي الذين كانوا على مذهب السلف) فأيد مقالتهم بمنهج كلامية وصار ذلك مذهبا لأهل السنة والجماعة وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية."⁸¹

مخانيث المعتزلة: تسمية قدحية أطلقها عليهم ابن تيمية لاتباعهم منهج المعتزلة في فهم مسائل العقيدة.⁸²

أصولهم الاعتقادية:

التوحيد: يقسم الأشاعرة التوحيد إلى ثلاثة أقسام: الأول توحيد الذات، والثاني توحيد الصفات، والثالث توحيد الأفعال؛ يشرح الشهرستاني ذلك بالقول: "...الباري تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له"⁸³

قولهم في الصفات: وهي عندهم قسمان:

-**الصفات العقلية:** عددها سبعة وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام.

-**الصفات الخبرية:** وهي التي جاء بها الخبر أو السمع وإن كان العقل يقبلها، وهي عندهم على ضربين:

أ/ **الصفات الذاتية:** كالوجه واليد والعين والساق وغيرها...

ب/ **الصفات الاختيارية:** تتعلق بالمشيئة الإلهية كالرضا والغضب والفرح والحجىء والنزول والإتيانوا الاستواء...

نفي الرؤية: لتعلقها بالجهة والمكان والصورة والمقابلة.

قولهم في مفهوم الإيمان: فيه قولان:

⁸¹/ الشهرستاني، الملل والنحل، ص 93

⁸²/ ابن تيمية، الفتاوى، ج 6، ص 359

⁸³/ الشهرستاني، الملل والنحل، ص 42

قول أبي الحسن الأشعري: الإيمان قول وعمل وهو يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي⁸⁴

قول أتباعه: الإيمان هو التصديق القلبي كما يذهب إليه الشهرستاني الذي يقول "... أن الإيمان أصل والقول والعمل فروع فمن صدق بالقلب صح إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمنا ناجيا ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شيء من ذلك." ⁸⁵ وعند الإيجي الإيمان هو التصديق كما قال صلى الله عليه وسلم: [الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأن تؤمن بالقدر خيره وشره]. أي التصديق للرسول صلى الله عليه وسلم فيما علم بمجيئه به ضرورة تفصيلا فيما علم تفصيلا وإجمالا فيما علم إجمالا. ⁸⁶

أما الجويني فيذهب إلى أن الإيمان هو إقرار بالجنان ونطق باللسان؛ حيث يقول: "... والمؤمن على التحقيق من انطوى عقدا على المعرفة بصدق من أخبر عن صانع العالم وصفاته وأنبياؤه. فإن اعترف بلسانه بما عرف بجنانه فهو مؤمن ظاهرا وباطنا. وإن لم يعترف بلسانه معاندا لم ينفعه علم قلبه وكان في حكم الكافرين كفر جحود وعناد وكذلك كان فرعون." ⁸⁷

والذي نفهمه من مذهب القوم أن الإقرار باللسان والعمل بالجوارح، وإن لم يكن ركنا في الإيمان، فهو شرط لتحقيق الإيمان ويأثم تاركها. يقول الإيجي: "... والتلفظ بكلمتي الشهادتين شرط فمن أحل به فهو كافر مخلد في النار ولا تنفعه المعرفة القلبية من غير إذعان وقبول." ⁸⁸ وهذا عكس ما يذهب إليه ابن تيمية وابن حزم ⁸⁹ اللذان اعتبرا الأشعرية من المرجئة؛ إذ الخلاف بينهم وبين السلف هو، كما يظهر، خلاف لفظي بين السلف الذين يقولون أن الإقرار والعمل ركن وبين الأشاعرة الذين يعتبرونه شرط.

قولهم في مسألة خلق القرآن: مذهب الأشعري في المسألة هو أن "... القرآن كلام الله غير مخلوق" ⁹⁰ وتفسير ذلك أن الكلام مستويان: أحدهما أسماء الكلام النفسي وهو صفة قديمة أزلية قائمة بذاته تعالى. وثانيهما ما هو تعبير عن تلك الصفة وهو كلام الله تعالى الذي أنزله على رسله كالنورا والإنجيل

⁸⁴/الأشعري، الإبانة، ص239

⁸⁵/الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص101

⁸⁶/عضد الدين الإيجي، المواقف، ج8، ص322.

⁸⁷/عبد المالك الجويني، العقيدة النظامية، تحقيق: زاهد الكوثري، ص62.

⁸⁸/جلال الدين الدواني، شرح العقائد العضدية، ج2، ص285.

⁸⁹/أنظر، ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص10 وابن حزم، الفصل، ج2، ص188

⁹⁰/الأشعري، الإبانة، ص219

والقرآن وهذا المستوى هو المخلوق. يقول ابن عساكر: "...قالت المعتزلة كلام الله مخلوق مبتدع وقالت الحشوية المجسمة الحروف المقطعة فسلك الأشعري طريقاً بينهما وقال القرآن كلام الله قديم غير مغير ولا مخلوق ولا حادث ولا مبتدع أما الحروف والأصوات والمعدودات فمخلوق مبتدع." ⁹¹ وهو مذهب أتباعه كالباقلائي والجويني والرازي...

قولهم في أفعال العباد بالكسب: يعتقد الأشاعرة أن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته، وأن الله تعالى أجرى العادة بخلق مقدورها مقارناً لها، فيكون الفعل خلقاً من الله وكسباً من العبد لوقوعه مقارناً لقدرته. ⁹²

قولهم في المسائل السمعية: الإيمان بأحوال البرزخ وأمور الآخرة كالحشر والنشر، والميزان، والصراط، والشفاعة والجنة والنار، لأنها من الأمور الممكنة التي أقر بها الصادق صلى الله عليه وسلم، وأيدها نصوص الكتاب والسنة، وأسموها سمعيات. ⁹³

أصولهم السياسية:

القول في نصب الإمام: "قال الأشعري تثبت (أي الإمامة) بالاتفاق والاختيار." ⁹⁴ وقال بذلك الجويني. ⁹⁵

قولهم في شرط قرشية الإمام: ذهب الجويني إلى أن القرشية ليست شرطاً لأن الأحاديث الواردة في الموضوع هي أخبار آحاد لا يصح الاستدلال بها؛ إذ يقول: "... وهذا مسلك لا أؤثره فإن نقلة هذا الحديث (يقصد الأئمة من قريش) معدودون لا يبلغون مبلغ التواتر [...] وإذن لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الإمامة." ⁹⁶ وفي كتاب الإرشاد ذكر أن الموضوع فيه خلاف وقال: "... وللاحتمال فيه عندي مجال والله أعلم بالصواب. ⁹⁷؛ يعني مادام الحديث وارد بطريق الآحاد فهو بالنسبة إليه محتمل ولا يفيد القطع.

⁹¹ ابن عساكر، تبيين كذب المفتري على الإمام الأشعري، ص 150-151

⁹² أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص 97

⁹³ أنظر: الأشعري، الإبانة، ص 234-239

⁹⁴ الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 103

⁹⁵ أنظر: الجويني، الإرشاد إلى قواطع أدلة الاعتقاد، ص 236.

⁹⁶ الجويني، غياث الأمم، ص 163

⁹⁷ أنظر: الجويني، الإرشاد، ص

وأما الباقلاني فله قولان في المسألة أحدهما في كتاب الإنصاف؛ حيث يصرح بالقول: "...ويجب أن يعلم أن الإمامة لا تصلح إلا لمن تجتمع فيه شرائط منها أن يكون قرشياً لقوله صلى الله عليه وسلم: [الأئمة من قریش]."⁹⁸ والقول الثاني في كتابه التمهيد؛ حيث يقول: "... إن ظاهر الخبر (يقصد حديث الأئمة من قریش) لا يقضي بكونه قرشياً ولا العقل يوجبه."⁹⁹ ومناخذين ذهب إلى عدم اشتراط القرشية محمد أبو زهرة ومحمد المبارك واستدلوا على ذلك بالكثير من النصوص من الكتاب والسنة.¹⁰⁰

الموقف من الخروج على الحاكم: عموم الأشاعرة يرون حرمة الخروج على الحاكم؛ حيث يصرح الأشعري بالقول: "... نرى الدعاء للأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الإستقامة."¹⁰¹ ويضيف: "... وندين بإنكار الخروج بالسيف وترك القتال في الفتنة."¹⁰² ويذهب الجويني إلى أن "... تقوم أوده ممكن ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً وكل ذلك من المجتهدين."¹⁰³ . يعني أن الدعوة إلى تعديل ممارساته وأداء واجباته مما يجب الاجتهاد فيه.

أصولهم المنهجية:

العقل: العقل عند الأشاعرة هو الطريق إلى العلم؛ فالعلم عندهم يحصل إما الفطرة أو بالكسب. والكسب طريقه النظر والاستدلال وهو المراد بالعقل.¹⁰⁴ بل إن العقل هو مناط التكليف كما يذهب إلى ذلك الجويني؛ "... إذ العاري منه لا يحيط علماً بما كلف."¹⁰⁵ ولما كان العقل طريقاً للمعرفة وأساساً للتكليف فقد اكتسب مكانة كبيرة عند الأشاعرة صار بموجبها المنظار الذي يقرؤون به

⁹⁸/ الباقلاني، الإنصاف، ص 69

⁹⁹/ الباقلاني، التمهيد، نقلاً عن المقدمة، ص 194.

¹⁰⁰/ أنظر: محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ومحمد المبارك، نظام الإسلام في الحكم والدولة.

¹⁰¹/ الأشعري، الإبانة، ص 254

¹⁰²/ المصدر نفسه، ص 255

¹⁰³/ الجويني، الإرشاد، ص 237

¹⁰⁴/ أنظر: التمهيد، الباقلاني، ص 26

¹⁰⁵/ الجويني، الإرشاد، ص 35

النصوص العقدية خاصة. يقول الجويني: "...رأينا أن نسلك مسلكا يشتمل على الأدلة القطعية والقضايا العقلية."¹⁰⁶

اللغة: اللغة تمارس دورها كأداة للتفسير والفهم عند الأشاعرة لأنها لغة قوية ومطواع "...ففيها المجازات وفيها الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح والكناية والإيضاح وبكل هذه المذاهب نزل القرآن.¹⁰⁷ ولذلك جعلوها أحد مناهج الاستدلال يقول الباقلاني: "الدلالة ثلاثة أضرب: عقلي [...] وسمعي شرعي [...] ولغوي."¹⁰⁸

وقد احتلت اللغة عندهم مقام المنطق عند اليونان "... فأساليب البيان العربي وبتعبير السيوطي البلاغة الموضوعية في اللغة العربية تقوم في الخطاب العربي مقام الاستدلال المنطقي."¹⁰⁹ وعلى أساسها ذهبوا إلى تأويل العديد من الآيات والأحاديث التي تحتوي على الصفات الخبرية. وهكذا "...أدخلوا المنهج اللغوي إلى جانب المنهج العقلي في معالجة النصوص وتأويلها."¹¹⁰

الجمع بين العقل والنقل في الاستدلال: يقول الشهرستاني: "...جرت مناظرة بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض مسائل التحسين والتقبيح فألزم الأشعري أستاذه أموراً لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية فصار ذلك مذهباً منفرداً وقرر طريقته جماعة من المحققين."¹¹¹

"... فالأشعري كان مؤمناً بأن مصدر العقيدة هو الوحي والنبوة المحمدية.. وما ثبت عن الصحابة.. وهذا مفترق الطريق بينه وبين المعتزلة، فإنه يتجه في ذلك اتجاهًا معارضًا لاتجاه المعتزلة، ولكنه رغم ذلك يعتقد.. أن الدفاع عن العقيدة السليمة، وغرسها في قلوب الجيل الإسلامي الجديد، يحتاج إلى التحدث بلغة العصر العلمية السائدة، واستعمال المصطلحات العلمية، ومناقشة المعارضين

¹⁰⁶ / المصدر نفسه، ص 25

¹⁰⁷ / ابن قتيبة، مشكل القرآن، ص 20-21.

¹⁰⁸ / الباقلاني، الإنصاف، ص 15.

¹⁰⁹ / الجابري، التراث والحداثة، ص 150.

¹¹⁰ / عبد الرحمن المراكبي، قضية التأويل في الفكر الإسلامي، ص 228.

¹¹¹ / الشهرستاني، الملل والنحل، ص 32

على أسلوبهم العقلي، ولم يكن يسوغ ذلك، بل يعدّه أفضل الجهاد وأعظم القربات في ذلك العصر.¹¹²

وعليه جعلوا العقل مصدرا للتلقي والاستدلال بالنسبة لأصول الدين والنقل مصدرا لفروعه يقول الشهرستاني: "... وأما السمع والعقل فقد قال أهل السنة الواجبات كلها بالسمع والمعارف كلها بالعقل." ¹¹³ وحتى المعارف منها ما يثبت عندهم بالعقل ومن ذلك ما يسمونه بالصفات العقلية، ومنها ما يحتاج فيها إلى السمع أو الوحي كالصفات الخبرية وعموم السمعيات المغيبات من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان ومنها ما يحتاج في إثباته إلى كليهما كمسألة رؤية العباد ربه يوم القيامة.

القول بالمجاز: "... ومن قدح في المجاز وهمّ أن يصفه بغير الصدق فقد خبط خبطا عظيما [...]. فكيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه وللشيطان من جهة الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون." ¹¹⁴ أي أن الدفاع عن العقيدة يحتاج إلى المجاز؛ فهو عندهم ضرورة من أجل الرد على أولئك الذين رفضوا المجاز والتأويل والتزموا بالظاهر فوقعوا في التجسيم وهم يحسبون أنهم يحسنون فهما. ومن ثمة كان أكثر تعويل الأشاعرة في فهم وتفسير آيات الصفات الخبرية على المجاز.

ولذلك يذهب البغدادي مثلا إلى تأويل الوجه في قوله تعالى: " ويبقى وجه ربك " والعين في قوله: " ولتصنع على عيني." على أساس القول بالمجاز وعلاقة الجزئية؛ حيث أطلق الله عز وجل لفظ الوجه وهو جزء وأراد به الكل وهو الذات ولذلك قال (أي البغدادي): "...والصحيح عندنا أن وجهه ذاته." ¹¹⁵ والمجاز وعلاقته الآلية؛ إذ العين آلة الرؤية وبها تحصل المعارف ولذلك فسر العين برؤيته

¹¹² / أبو الحسن الندوي، رجال الفكر والدعوة في الإسلام، ج1، ص193

¹¹³ / الشهرستاني، الملل والنحل، ص 42

¹¹⁴ / عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، 287.

¹¹⁵ / عبد القاهر البغدادي، أصول الدين، ص110.

الأشياء فقال: "وعينه رؤيته للأشياء." ¹¹⁶ وعلى هذا المنوال يسير معظم الأشاعرة في الاحتفاء بالجازم والتعويل عليه.

الإثبات والتأويل: التأويل هو صرف ظاهر اللفظ عن الحقيقة إلى الجازم قصد التنزيه، وأما الإثبات فهو الإيمان بظاهر الآيات التي تتضمن صفات لله تعالى تشبه صفات الحوادث والمخلوقين من غير تأويل أو تعطيل أو تشبيه أو تمثيل أو تكييف تحت عنوان "أمروها بلا كيف" أو "أمروها كما جاءت".

فأما أبو الحسن الأشعري فكان منهجه الإثبات على طريقة الإمام أحمد بن حنبل، ويظهر ذلك في كتابه "الإبانة في أصول الديانة" حيث يقول: "...إن كثيرا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل به الله سلطانا ولا أوضح به برهانا ولا نقلوه عن رسول رب العالمين فخالفوا روايات الصحابة رضوان الله عليهم عن نبي الله صلوات الله وسلامه عليه في رؤية الله عز وجل بالأبصار ودانوا بخلق القرآن ودفَعوا أن يكون لله وجه وأنكروا أن يكون له يدان وأنكروا أن يكون له عين." ¹¹⁷ ثم أفصح بتأويل الاستواء على العرش فقال: "...وأن الله استوى على عرشه كما قال: "الرحمن على العرش استوى." وأن له سبحانه وجه بلا كيف كما قال: "ويبقى وجه ربك." وأن له سبحانه يدين بلا كيف كما قال: "خلقت بيدي." وأن له عينا بلا كيف كما قال: "تجري بأعيننا." ¹¹⁸.

وقد تبعه أبو الطيب الباقلاني في ذلك؛ حيث يذهب إلى إثبات ظواهر الصفات كما هي فيقول: "...فإن قال قائل فما الحجة في أن لله تعالى وجهها ويدين؟ قيل له قوله تعالى: "ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام." وقوله تعالى: "ما ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي." فأثبت لنفسه وجهها ويدين." ¹¹⁹

وأما أتباعه فقد تركوا الإثبات ومالوا إلى التأويل، بدءا من البغدادي؛ الذي يقول: "...الصحيح عندنا أن وجهه ذاته وعينه رؤيته للأشياء." ¹²⁰ وتبعه الجويني الذي يقول: "ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل والذي

¹¹⁶ المصدر نفسه، ص 110

¹¹⁷ الأشعري، الإبانة في أصول الديانة، ص 38-41

¹¹⁸ المصدر نفسه، ص 44.

¹¹⁹ أبوبكر الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص 295.

¹²⁰ عبد القاهر البغدادي، أصول الدين، ص 110

يصح عندنا حمل اليدين على القدرة وحمل العينين على البصر وحمل الوجه على الوجود.¹²¹ وقال الرازي عن الوجه هو كناية عن الذات وعن العين هي العناية والحراسة ثم يؤكد على منهج التأويل من أجل صرف ما لا يليق به تعالى من أوجه التشبيه والتجسيم فيقول: "...فثبت إلى أنه لا بد من المصير إلى التأويل [...]" وأنه لا بد منه لكل عاقل وعند هذا قال المتكلمون لما ثبت بالدليل أنه سبحانه وتعالى منزّه عن الجهة والجسمية وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار محملاً صحيحاً لئلا يصير ذلك سبباً للطعن فيها.¹²² ليستقر مذهب الأشاعرة على تأويل الصفات الخبرية طمعا في التنزيه ولم يرجعوا عنه إلى يوم الناس هذا، فاجتمع الإثبات والتأويل في الأصول المنهجية للأشاعرة.

رفض الاستدلال بالآحاد على العقائد: من شروط الإيمان والاعتقاد الصحيح أن يكون قائماً على اليقين، لا على الشوائب من الظن والتقليد. هذه هي القاعدة التي ينظر من خلالها الأشاعرة إلى الكثير من المسائل العقدية التي تشكل أسسهم الاعتقادية. يقول الرازي: "...إن أخبار الآحاد مظنونة فلا يجوز التمسك بها في معرفة الله وصفاته. وذلك لأننا أجمعنا على أن الرواة ليسوا معصومين. وكيف؟ والروافض لما اتفقوا على عصمة علي كرم الله وجهه وحده هؤلاء المحدثون كفروهم. وإذا كان القول بعصمة علي كرم الله وجهه وحده يوجب التكفير فكيف يمكنهم القول بعصمة هؤلاء الرواة؟ وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً والكذب عليهم جائزاً وحينئذ لا يكون صدقهم معلوماً بل مظنوناً فثبت أن خبر الواحد مظنوناً فوجب أن لا يجوز التمسك به لقوله تعالى: "إن الظن لا يغني من الحق شيئاً." وقوله في صفة الكفار: "إن يتبعون إلا الظن." وقوله: "ولا تقف ما ليس لك به علم."¹²³ ويقول الجويني: "...كل خبر لم يبلغ مبلغ التواتر فلا يفيد علماً بنفسه."¹²⁴

وأما من أساطين الأشاعرة المحدثين فيذهب الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي إلى القول: "...العلم لا يتولد إلا عن علم مثله وما كان للظن أن يكون سبيلاً للعلم بحال."¹²⁵ ويردف قائلاً: "... فأما الظني من الخبر الصحيح فلا يعتد به الحكم الإسلامي في بناء العقيدة لأنه إنما يفيد الظن ولقد نهى القرآن (في مجال البحث العقيدة) عن اتباع الظن [...]. غير أن اليقيني من الخبر

¹²¹/أبو المعالي الجويني، الإرشاد، ص 146.

¹²²/ فخر الدين الرازي، أساس التقديس، ص 109

¹²³/ المصدر نفسه، ص 215.

¹²⁴/ الجويني، الإرشاد إلى قواطع أدلة الاعتقاد، ص 321

¹²⁵/ محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، ص 31.

الصحيح وهو المتواتر هو وحده الذي يعتد به في بناء العقيدة والمدركات اليقينية بمعنى أن الإنسان لا يجبر على الاعتقاد بشيء خبري إلا إذا كان قائما على برهان التواتر فإن كان دليله خبر آحاد كان اليقين به عائد إلى القناعة الشخصية التي يراها من نفسه.¹²⁶

ضغط الواقع وتبدل الظروف: يعتبر الواقع عاملا ضاغطا وموجها في أغلب الرؤى والأسس الاعتقادية والسياسية عند غالبية الفرق الإسلامية؛ فالمعتزلة اضطروا إلى استعمال التأويل وتقديم العقل بسبب التحديات والشبهات التي كانت تثيرها مختلف التيارات من النصارى واليهود والثنوية والمجوسية وغيرها... ضد العقيدة الإسلامية.

وربما كانت المظالم التي تفشت وانتشرت على أيدي الحكام عاملا في توجيه أفكار الخوارج وقولهم في العقيدة الإسلامية أقوالا بلغت حد التطرف والغلو.

وكذلك الحال بالنسبة للأشاعرة؛ حيث نلاحظ أن أصولهم جمعت بين الإثبات والتأويل؛ ما يعني أن أوائل الأشاعرة وعلى رأسهم مؤسس المذهب أبي الحسن الأشعري رأى الإثبات أسلم وأفيد لعموم المسلمين في ذلك الوقت الذي خرجوا فيه من تجربة قاسية؛ تمثلت في إفراط المعتزلة في القول بالعقل وخلق القرآن وتجنيد الدولة ضد كل من يقول بأنه القرآن غير مخلوق من العلماء والفقهاء والمحدثين والزج بهم في السجون والمعتقلات وتعذيبهم وغير ذلك من ممارسات العنف ومصادرة الآراء في حادثة خلق القرآن أو محنة الإمام أحمد ابن حنبل.

وقد تدرج من جاء بعده في التأويل لما استقرت الأوضاع وبات المجتمع مستعدا لقبوله ومهيأ للتفسير العقلي من دون أن يتخلى عن النقل وهو ما ظهر جليا في الأصل الذي ذكرنا؛ وهو الجمع بين العقل والنقل في فهم وتخريج نصوص العقيدة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وهذا ما ينفي قول البعض بأن الأشاعرة متذبذبين في تفسيراتهم وأنهم مجرد نقلة عن المعتزلة وأنهم لا يثبتون على رأي وغير ذلك... لأن هذا القول يعني عدم فهم دور التحديات الواقعية وحجم الضغوطات التي تفرزها الظروف والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيير مناهج الفهم والتفسير. يقول الباحث والمفكر علي سامي النشار بأن ما جعل المتأخرين من الأشاعرة يتوسعون كثيرا في التأويل هو انتشار موجة حادة من الإثبات قادها غلاة الحنابلة.¹²⁷ ويضيف باحث آخر: "... يبدو أن السبب في ذلك هو فتنة الحنابلة وقد بالغوا في إجراء النصوص على ظواهرها فأصبحوا هم والمشبهة والمجسمة

¹²⁶/ المصدر نفسه، ص 34-35.

¹²⁷/ علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج1، ص 640.

سواء وأصبحوا يمثلون خطراً كبيراً على العقيدة فوجد متأخروا الأشاعرة أنفسهم مضطرين إلى التوسع في العقل والتأويل.¹²⁸

انتهى

6/ الأصول المنهجية للماتريدية

التعريف بالماتريدية:

إحدى الفرق الكلامية الإسلامية؛ تنسب إلى محمد بن محمد المعروف بأبي منصور الماتريدي السمرقندي الحنفي (ت333هـ)¹²⁹ الذي كان معاصراً للأشعري وموافقاً لما قرره الإمام أبو حنيفة في العقائد بالجملة، ولذلك فإن أتباع هذه الفرقة غالبيتهم من أتباع المذهب الحنفي، له العديد من المؤلفات في مختلف الفنون والمعارف الإسلامية، وقد ظهرت أوائل القرن الرابع الهجري.

مؤلفات الماتريدي:

أولاً- في العقيدة وعلم الكلام:

كتاب التوحيد، ويعرف باسم كتاب التوحيد وإثبات الصفات.

1/ كتاب المقالات.

¹²⁸ / جلال الدين عبد الحميد موسى، نشأة الأشعرية وتطورها، ص 202.

/ نسبة إلى ما تريد وهي محلة قرب سمرقند المشهورة ببلاد ما وراء النهر؛ وهو نهر جيحون والذي عرف فيما بعد باسم تركستان، وبعد ¹²⁹ الاستعمار السوفيتي عرفت باتحاد جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية، وكان فتح المسلمين لبلاد ما وراء النهر عام 93هـ.

2/ كتاب الأصول، ويعرف باسم أصول الدين، وباسم الأصول في أصول الدين،
وباسم الدرر في أصول الدين.

3/ الرد على أصول القرامطة.

4/ الرد على فروع القرامطة. رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباھلي.

5/ رد أوائل الأدلة للكعبي، ويعرف باسم كتاب رد أهل الأدلة

6/ رد تهذيب الجدل للكعبي، ويعرف باسم الرد على تهذيب الكعبي في الجدل.

7/ رد وعيد الفساق، ويعرف باسم رد كتاب الكعبي في وعيد الفساق.

8/ كتاب رد الإمامة لبعض الروافض.

9/ بيان وهم المعتزلة، ويعرف باسم كتاب بيان أوھام المعتزلة.

ثانياً- في أصول الفقه:

1/ كتاب الجدل.

2/ مآخذ الشرائع.

ثالثاً- في التفسير وعلوم القرآن:

1/ رسالة فيما لا يجوز الوقف عليه في القرآن.

2/ تأويلات القرآن، ويعرف باسم تأويلات أهل السنة¹³⁰.

¹³⁰ مقدمة تفسير الماتردي، مقدمة تأويلات أهل السنة، ج1، ص09

والماتريدية فرقة قامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاججة خصومها من المعتزلة والجهمية وغيرهم... لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية. وكان أكثر انتشارها في عهد الخلافة العثمانية في بلاد الشام ومصر والهند، وباكستان، وتركيا.

أسمائها:

-/ الماتريدية: وهو أشهر أسمائها نسبة إلى مؤسسها الذي عرف بعدة ألقاب أطلقها عليه أصحابه وبعض أصحاب التراجم منها: "إمام الهدى"، و"علم الهدى"، و"إمام المتكلمين"، و"مصحح عقائد المسلمين"، و"رئيس أهل السنة"، و"قدوة أهل السنة والاهتداء"، و"رافع أعلام السنة والجماعة"، و"قانع أضاليل الفتنة والبدعة"، شيخ الإسلام.¹³¹

-/ أهل السنة والجماعة: قال الحافظ مرتضى الزبيدي في شرح إحياء علوم الدين: "...إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية." ¹³² وقال: "... أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد ابن حنبل رضي الله عنه والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله والماتريدية وإمامهم أبو منصور الماتردي." ¹³³

أشهر علمائها:

- 1/ القاضي الإمام أبو اليسر البزدوي (ت 478هـ) صاحب كتاب أصول الدين.
- 2/ أبو المعين النسفي (ت 502هـ) وهو من أعظم أنصار ذلك المذهب، مؤلف كتاب تبصرة الأدلة في أصول الدين يعد المصدر الثاني بعد كتاب التوحيد للماتريدية الذين جاءوا بعده.
- 3/ نجم الدين عمر النسفي (ت 537هـ) مؤلف متن العقائد النسفية ويقال أنه بمنزلة الفهرس لكتاب تبصرة الأدلة ومع ذلك ما زال هذا الكتاب محور الدراسة في الأزهر، وغيره، إلى يومنا هذا.

¹³¹/ أنظر: أبو الوفاء القرشي الحنفي، الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ط1، ج3، ص360.

¹³²/ مرتضى الزبيدي، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، مؤسسة التاريخ العربي، 1994، ج2، ص06، الفصل الثاني

¹³³/ أحمد السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، ج1، ص73.

4/ سعد الدين التفتازاني أحد المتضلعين في العلوم العربية، والمنطق، وعلم الكلام، وهو شارح العقائد النسفية الذي ألف على منهاج الإمام الماتريدي.

5/ الكمال بن الهمام (ت 861هـ) صاحب كتاب المسيرة في علم الكلام.

6/ كمال الدين أحمد البياضي صاحب كتاب "إشارات المرام من عبارات الإمام" أحد كبار العلماء الأحناف في القرن الحادي عشر وكتابه هذا أحد المصادر الهامة للماتريدية.

7/ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية، أحد الخبراء في الحديث، والتاريخ، والملل والنحل، له خدمات صادقة في نشر العلم الشرعي.
أصولهم الاعتقادية: أهم الأصول الاعتقادية للماتريدية تتمثل فيما يلي:

التوحيد: ومعناه أن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، واحد في صفاته لا شبيه له، واحد في أفعاله لا يشاركه أحد في إيجاد المصنوعات.

فأما الوحدة في الذات فتعني انتفاء الكثرة؛ فهو سبحانه واحد في ذاته وحدانية لا تقبل القسمة.

وأما الوحدة في الصفات؛ فتعني انتفاء أن يكون له سبحانه نظيراً أو شبيهاً في كل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بما نبيه صلى الله عليه وسلم؛ أي نفي التشبيه والتجسيم عنه سبحانه.

وأما الوحدة في الأفعال فالمراد بما تفرده باختراع جميع الكائنات والمخلوقات، ومن ثمة نفي الشريك عنه سبحانه. قال الماتريدي: "الله واحد لا شبيه له، دائم قائم لا ضد له ولا ند، وواحد بالتوحيد عن الأشباه والأضداد، ولذلك بطل القول فيه بالجسم والعرض إذ هما تأويلا الأشياء، وإذ ثبت ذا بطل تقدير جميع ما يضاف إليه من الخلق، ويوصف به من الصفات بما يفهم منه لو أضيف إلى الخلق ووصف به."¹³⁴

أسماء الله تعالى توقيفية ولا مجال فيها للآراء والاجتهادات؛ أي أن طريق إثبات الأسماء هو السمع، فلا يسمى الله إلا بما سمى به نفسه وجاء به الشرع¹³⁵.

والصفات الذاتية هي معان قائمة بذاته تعالى لا هي ذاته ولا هي غيره، وعددها ثمانية: العلم، القدرة، الإرادة، السمع، البصر، الحياة، الكلام، والتكوين.

¹³⁴ / الماتريدي، كتاب التوحيد، ص 23.

¹³⁵ / أنظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص 93، 38، 947.

كلام الله تعالى هو الكلام النفسي لا اللفظي؛ أي أن كلام الله تعالى هو صفة نفسية أزلية لا يسمع وإنما يسمع ما هو عبارة عنه، ولذلك فإن القرآن الكريم ليس كلام الله تعالى على الحقيقة، بل هو عبارة عنه ومن ثمة كان القرآن الكريم مخلوقاً وكذلك سائر الكتب السماوية لأن الكلام الحقيقي ما كان في النفس أو في الفؤاد وإنما جعلت الحروف والألفاظ دليل على ما في النفس. يقول "... وتسمى العبارات كلام الله تعالى على معنى أنها عبارات عن كلامه الأزلي القائم بذاته وهو المعنى بقولنا القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق." ¹³⁶ وهو رأي الأشاعرة أيضاً وهم يستدلون ببيت شعر للشاعر الأخطل مفاده: إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً. ¹³⁷

المؤمنون يرون ربه عز وجل يوم القيامة والدليل على ذلك الأدلة السمعية من القرآن والسنة لأن الرؤية تندرج ضمن المسائل المتعلقة باليوم الآخر وهي التي يستدل عليها بالأدلة السمعية دون العقل، يقول الماتردي: "... القول في رؤية الرب عز وجل عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير: فأما الدليل على الرؤية فقولته تعالى: (لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار). [الأنعام/ 103] والثاني قول موسى عليه السلام: (رب أرني أنظر إليك.) [الأعراف/ 143] ولو كان لا يجوز الرؤية لكان ذلك السؤال منه جهل بربه ومن يجهله لا يحتمل أن يكون موضعاً لرسالته أمينا على وحيه." ¹³⁸ والأمر نفسه بالنسبة لباقي مسائل اليوم الآخر؛ فهم يثبتون نعيم القبر وعذابه والميزان والحوض والصراف والشفاعة لأهل الكبائر وغيرها... ¹³⁹

نصوص الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها؛ فإن عارضت ظواهرها العقل كما هو الحال بالنسبة لآيات الصفات الخبرية التي توحى بالشبه أو الجسمية أو الجهة مثل الاستواء في قوله تعالى: "الرحمن على العرش استوى." أو اليد في قوله تعالى "بل يدها مبسوطتان." أو الوجه في قوله تعالى: "ويبقى وجه ربك." وجب إما تأويلها أو تفويض معناها إلى الله تعالى. يقول الماتردي: "... والنصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعي كما في الآيات التي يشعر ظواهرها بالجهة والجسمية ونحو ذلك." ¹⁴⁰

¹³⁶ / سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، تحقيق: علي كمال، بيروت دار إحياء التراث العربي، ص 65

¹³⁷ / أنظر: الماتردي، كتاب التوحيد، ص 58

¹³⁸ / الماتردي، كتاب التوحيد، ص 77.

¹³⁹ / أنظر: سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 100-102.

¹⁴⁰ / سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 153.

فهذه النصوص، وإن كانت قطعية الثبوت، إلا أنها ظنية الدلالة لأن ظواهرها تعارض العقل الذي هو دليل قطعي يقيني؛ ولذلك فإن الواجب إما تأويلها أو تفويضها. يقول التفتازاني بخصوص آيات الصفات: "... والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظواهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله مع اعتقاد حقيقتها جرياً على الطريق الأسلم. أو تقول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير، وشروح الأحاديث، سلوكاً للطريق الأحكم." ¹⁴¹ يعني طريقة المتكلمين.

الإنسان فاعل مختار على الحقيقة لما يفعله ومكتسب له وهو خلق لله، حيث يخلق للإنسان عندما يريد الفعل قدرة يتم بها، ومن هنا يستحق الإنسان المدح أو الذم على هذا القصد. يقول التفتازاني في شرح العقائد: "... والمقصود تعميم إرادة الله وقدرته لما مر من أن الخلق كله بخلق الله تعالى وهو يستدعي القدرة والإرادة لعدم الإكراه والإجبار." ¹⁴²

ومرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإسلام لأن الكبيرة المطلقة هي الكفر، وما لم يكفر العبد فهو لا يخرج من الملة الإسلامية؛ يقول التفتازاني: "وبالجملة المراد ههنا أن الكبيرة التي هي غير الكفر لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان." ¹⁴³ أي أن خروج مرتكب الكبيرة من الإسلام مبني على مفهوم الإيمان الذي هو التصديق والإقرار فلا يخرج المؤمن عن الاتصاف به (أي اتصافه بالإيمان) إلا إذا جاء بما ينفيه وهو الكفر؛ وطالما أنه لم يكفر فإن ذلك يعني أنه لم يخرج من الإسلام وهو باق على إيمانه، والكفر هو تكذيب ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أو الشك فيه "... وينبغي ألا يصير المقر المصدق كافراً بشيء من أفعال الكفر وألفاظه ما لم يتحقق منه التكذيب أو الشك." ¹⁴⁴ أي لا يجب أن نقول لمن صدق بقلبه وأقر أنه كافر إذا اقترف أعمالاً من أعمال الكفر أو تلفظ بشيء منها إلا إذا كان ذلك تكديماً أو شكاً "... ومجرد الإقدام على كبيرة لغلبة شهوة أو حمية أو أنفة أو كسل لا ينافي الإيمان فإذا كان بطريق الاستحلال والاستخفاف كان كفراً لكونه علامة تكذيب." ¹⁴⁵

¹⁴¹ / سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ج 4، ص 50

¹⁴² / سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 84

¹⁴³ / المصدر نفسه، ص 105

¹⁴⁴ / المصدر نفسه، ص 106.

¹⁴⁵ / المصدر نفسه، ص 105.

أصولهم المنهجية:

تتمثل الأصول المنهجية للماتردية فيما يلي:

1/ السمع والعقل: يقول الماتردى: "السمع والعقل هما أصل ما يعرف به الدين."¹⁴⁶ أي

أثما الأصلان اللذان يُستند إليهما في فهم وتفسير مسائل العقيدة.

فأما السمع: فيدل عليه قول الماتردى: "فما لا يخلو بشر من انتحاله مذهبٌ يعتمد عليه ويدعو

147

غيره إليه..." فالدين يشكل مصدرا أساسيا لتلقي وتشكيل المعارف بالنسبة لجميع الناس؛ يعني أن الحاجة إلى الدين قائمة عند جميع البشر يصوغون على ضوئه قوانينهم ومذاهبهم في الحياة ويعتمدون عليه في كل ذلك ويدعون غيرهم إليه. وتبرز الحاجة إلى السمع لأن العقل، مهما أوتي من قدرة وقوة، يظل قاصر ولا يمكنه أن يحيط علما بكل شيء؛ ف..."العقول أنشئت متناهية تقصر عن الإحاطة بكلية الأشياء والأفهام

148

متقاصرة عن بلوغ غاية الأمر." ولذلك كان الدليل السمعي ضروري لمعرفة السمعيات كأحوال الآخرة ومسائل الشفاعة والحوض والميزان وسؤال الملكين وعذاب القبر وغيرها... وهي الأمور التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالدليل السمعي الوارد في الكتاب والسنة.

وأما العقل: فإنه مما يدل على قيمته ما أورده الماتردى في قوله: "... وأما العقل فهو أن كون هذا

العالم للفناء خاصة ليس بحكمة. وخروج كل ذي عقل فعله عن طريق الحكمة قبيح عنه فلا يحتمل أن يكون العالم الذي العقل منه جزء مؤسسا على غير الحكمة أو مجعولا عبثا."¹⁴⁹ أي أنه لما كان العقل هو خلق من مخلوقات الله تعالى وهو جزء من العالم الذي خلقه الله تعالى لحكمة مخصوصة وليس عبثا؛ فإن اعتقاد أن لا فائدة من العقل وأن لا دور له هو عبث وذلك محال في حق الله تعالى.

وتظهر تلك القيمة في كونه أصلا من الأصول التي يُستند إليها في معرفة الله تعالى؛ يقول الماتردى " ... الأصل أن الله تعالى إذ لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه، بانقطاع وجوه الوصل إلى

150

معرفته من طريق الحواس عليه أو شهادة السمع." أي أنها (أي قيمة العقل) تظهر في أن معرفة الله تعالى لا تكون عن طريق الحواس ولا عن طريق الأدلة السمعية من الكتاب والسنة، بل يتوصل إليها عن العقل

¹⁴⁶ الماتردى، كتاب التوحيد، ص 04

¹⁴⁷ المصدر نفسه.

¹⁴⁸ الماتردى، تأويلات أهل السنة، ج 1، ص 651

¹⁴⁹ الماتردى، التوحيد، ص 5.

¹⁵⁰ المصدر نفسه.

والنظر في العالم والكون والاستدلال بحدوثه، وهو ما يسمى بدليل الحوادث، يقول الماتردى: "... إن العلم

151

بالله وبأمره غرض لا يدرك إلا بالاستدلال."

وإذا كان العقل قادراً على معرفة الله تعالى ومعرفة الإلهيات والنبوات؛ فإنه يظل قاصراً وعاجزاً عن إدراك السمعيات، كما سبق بيانه، "... لأن العقول أنشئت متناهية تقصر عن الإحاطة بكلية الأشياء،

152

والأفهام متقاصرة عن بلوغ غاية الأمر". ولذلك فإن المعرفة الدينية تكتمل عن طريق الدليلين والأصلين معاً؛ وهذا هو معنى الدمج بين السمع والعقل عند الماتردى الذي دفعهم إلى تقسيم العقائد إلى إلهيات ونبوات (يستقل العقل بإثباتها)، وإلى سمعيات (لا يستقل العقل بإثباتها ولا تدرك إلا

153

بالسمع."

ويترتب على دور العقل عدة مسائل:

وجوب معرفة الله بالعقل قبل ورود الشرع:

أي أن الإنسان يجب عليه الاجتهاد في النظر والاستدلال على وجود الله تعالى ومعرفة قبل ورود الشرع وإرسال الأنبياء والرسول؛ لأن معرفته تعالى واجبة بالعقل، والنظر هو أول واجب على المكلف ولا يعذر بتركه بل يعاقب عليه. يقول الماتردى في تفسير قوله تعالى: (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) حيث ذكر أن حقيقة الحجة إنما هي في العبادات والشرائع التي سبيل معرفتها الرسل، أما

154

معرفة الله فإن سبيل لزومها العقل، فلا يكون لهم في ذلك على الله حجة."

وقال البياضي: "... ويجب بمجرد العقل في مدة الاستدلال معرفة وجوده ووحدته وعلمه وقدرته وإرادته وكلامه وحدوث العالم ودلالة المعجزة على صدق الرسول ويجب تصديقه ويحرم الكفر والتكذيب به لا من

155

البعثة وبلوغ الدعوة." ولذلك هم يرفضون التقليد.

مسألة إيمان المقلد:

¹⁵¹/ الماتردى، كتاب التوحيد، ص 137،

¹⁵²/ الماتردى، تأويلات أهل السنة، ج 1، ص 651

¹⁵³/ أحمد اللهبي، الماتردى دراسة وتقييماً، ص 141-142

¹⁵⁴/ الماتردى، كتاب التوحيد، ص 102، 129، 130

¹⁵⁵/ كمال الدين البياضي، إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين، دار الكتب العلمية، ص 37

فمن لم يجتهد في البحث والنظر والاستدلال ويكتفي بالإيمان الذي ورثه ووجد عليه السابقين يسمى مقلداً، والتقليد هو " العمل بقول الغير من غير حجة." ¹⁵⁶ وقد ذم الماتردى بالتقليد وقال في إبطاله وذمه: "... إنا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين متفقين على اختلافهم في الدين على كلمة واحدة: أن الذي هو عليه حق والذي عليه غيره باطل على اتفاق جملتهم من أن كلا منهم له سلف يقلد فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يعلم بما صدقه فيما يدعي وبرهان يقهر المنصفين على إصابته الحق فمن إليه - أي إلى العقل - مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقه عنه فهو الحق." ¹⁵⁷

وهو يعني أنه ما من فرقة أو جماعة إلا وهي تدعي أنها على حق وغيرها على باطل وحجتها في ذلك ما وجدت عليه سلفها والسابقين من جماعتها؛ فثبت بذلك أن تقليد السابقين باطل لأنه لا يوصل إلى علم أو إيمان، بل يكرس العناد والجمود ولذلك وجب الاحتكام إلى العقل لأنه قسمة بين جميع الناس وهو الجهة الوحيدة التي يثق فيها الجميع، ولأن النظر والاستدلال هو في الحقيقة تدريب على ترك الهوى والشهوات واشتغال متواصل بالتأمل والتدبر؛ يقول الماتردى: " استعمال العقل بالفكر بالأشياء ليعرف ما استتر منها من المبادئ والنهائيات ثم فيما يدل على حدثها ومحدثها يشغله عن شهوات النفس ليعلم أن ذلك صنيع الشيطان." ¹⁵⁸ وتركه (أي النظر والاستدلال) من جهة أخرى هو سبيل للشيطان ليتمكن من العبد ويلهيه ويصدده عن الحق؛ يقول الماتردى: " إن هذا الذي سول له ترك النظر هو خاطر الشيطان؛ إذ ذلك عمله ليصدده عن ثمرة عقله ويفزعه لأمانته التي لديها ينال الفرصة ويظفر بالبغيعة." ¹⁵⁹

وعليه ذهب جمهور الماتردية إلى أن إيمان المقلد صحيحا لكنه يأثم لتركه النظر والاستدلال. وقد حكموا بصحة إيمانه بناء على أن المقلد معه التصديق وهو الإيمان. وهذا القدر يكفي لصحة إيمانه؛ لكنه لا يستوي بمن أقام إيمانه على الدليل العقلي وبذل جهدا عقليا في الاستدلال؛ وقد بين الماتردى ذلك في تفسير قوله تعالى: " قل يا أهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجا وأنتم شهداء وما الله بغافل عما تعملون." (آل عمران / 99)؛ إذ يقول: "... يحتمل أن يكون قوله تعالى (تصدون) لم تصدون عن سبيل الله من آمن من الأتباع الذين كان إيمانهم تقليدا لا إيمانا ناشئا عن

¹⁵⁶ / أنظر كتب الأصول: البرهان في أصول الفقه، إرشاد الفحول للشوكاني، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي وغيرها...

¹⁵⁷ / الماتردى، كتاب التوحيد، ص 03

¹⁵⁸ / المصدر نفسه، ص 136

¹⁵⁹ / المصدر نفسه، ص 136

النظر والتأمل العقلي؛ لأن من كان إيمانه بالعقل لا يصد ولا يصرف عن إيمانه أبدا لما عرف من حسن إيمانه وحقيقته بالعقل فهو لا يتركه أبدا. وأما من كان إيمانه تقليدا فمثله يصد عنه." 160

مسألة التحسين والتقيح:

وبناء على قيمة العقل قال الماتردية بالتحسين والتقيح العقليين؛ أي إن الحسن ما حسنه العقل قبل ورود الشرع والتقيح ما قبحه العقل قبل ورود الشرع؛ فليس الشرع أو الدين هو من يحكم أن الصدق حسن والكذب قبيح، بل العقل هو من يحكم بذلك قال البياضي: "...والحسن بمعنى استحقاق المدح والثواب، والتقيح بمعنى استحقاق الذم والعقاب على التكذيب عنده (أبو منصور

161

الماتريدي) إجمالا عقلي." ويقول التفتازاني سعد الدين: "وبالجملة كل ما يستحق المدح أو الذم في

162

نظر العقول ومجاري العادات فإن ذلك يدرك بالعقل ورد الشرع أم لا." لكن يختلف الماتردية فيما بينهم حول نقطة في المسألة وهي هل الحكم على الأفعال الحسنة والقبيحة بالإيجاب أو الحرمة يكون بالعقل أم الشرع؟ فقال بعضهم أن الحكم بالإيجاب أو الحرمة يكون بالشرع وقال آخرون بل للعقل أن يحكم بحرمة الفعل القبيح وإيجاب الفعل الحسن.

مسألة التأويل والتفويض:

ولما كان للعقل هذه القيمة في تشكيل المعرفة الدينية؛ نجد الماتردية يذهبون إلى أن العقل هو المعيار الذي تُفهم وتُفسر به مسائل الإلهيات والنبوات؛ وذلك عن طريق منهج التأويل. والتأويل هو: "صرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز لوجود شبهة التجسيم والتشبيه." وقاعدة التأويل عند الماتردية هي:

1/ تأويل المتشابه من الآيات والنصوص القرآنية والأحاديث والأخبار المتواترة لمخالفتها العقل. والمتشابهات هي تلك النصوص التي توحى ظواهرها بعدم تنزيه الله تعالى وتجسيمه وتشبيهه بالمخلوقات والحوادث. مثل اليد في قوله تعالى: "بل يدها مبسوطتان." وقوله: "والسماء بنيناها بأيد." والعين في قوله: "لتصنع على عيني." والمحيء في قوله تعالى: "وجاء ربك والملك صفا صفا." والنزول في قوله صلى الله عليه وسلم: [ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل.] أو الأصابع في قوله: [قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن.] وغيرها... والسبب في تأويل هذه النصوص هي أنها أدلة ظنية الدلالة؛

¹⁶⁰/ الماتردية، تأويلات أهل السنة، ج1، ص 240.

¹⁶¹/ البياضي، إشارات المرام، ص 54، فصل الخلافات بين الأشاعرة والماتردية.

¹⁶²/ سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، ط2، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، 1998، ج4، ص 282.

حتى وإن كانت قطعية الثبوت، بينما الأدلة العقلية هي أدلة قطعية يقينية. أي أن الآيات والأحاديث والأخبار المتشابهات يجب تأويلها إذا عارضت العقل لأنها ظنية الدلالة بالرغم من تواترها وقطعية ثبوتها.

والماتردية تؤمن بمحدودية العقل؛ لذلك هم يتوقفون في بعض الأحيان ويذهبون إلى التفويض وعدم التأويل.

والتفويض هو ترك الآيات والنصوص على ظاهرها مع الإيمان بتنزيلها وتفويض معناها إلى الله تعالى على طريقة السلف في فهم هذه الآيات؛ وهي الطريقة أو المنهج الي عبر عنه الإمام مالك بالقول: "الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب." وهذا يعني إقرار بمحدودية ونسبية المعرفة البشرية. قال الماتريدي في تفسير قوله تعالى: "الرحمن على العرش استوى." "يجب نفي التشبيه عنه

163

والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء." "فالتفويض إلى الله، والاعتقاد بحقيقة مراد الله من غير أن يعرف مراده من كمال العبودية في العبد فلذا اختاره السلف."¹⁶⁴

وهكذا يمكن القول بأن الماتردية يجمعون في تخرج المسائل العقدية وفهمها بين التأويل والتفويض؛ يقول أبو المعين النسفي: "... وما تعلق به الخصوم من الآيات المتشابهة محتلمة لوجوه كثيرة غير ممكنة الحمل على ظواهرها على ما قررنا. فإما أن نؤمن بتنزيلها ولا نشغل بتأويلاتها على ما هو اختيار كثير من كبراء الأمة وعلماء الملة. وإما أن تصرف إلى وجه من التأويل يوافق التوحيد ولا يناقض الآية المحكمة، وكتب العلماء والتفسير، والكلام مملوءة من تأويلاتها، وكتابتنا هذا لا يسع لبيان ذلك"¹⁶⁵ أي أن الآيات المتشابهات للماتردية فيها طريقتان أو منهجان:

- الإيمان بها من دون الخوض في تأويلها وتفويض معناها إلى الله تعالى وهذا هو منهج أو اختيار كبراء الأمة وعلمائها يقصد منهج السلف.

- الذهاب إلى تأويلها حتى توافق العقل ولا تناقض تنزيه الله تعالى والتوحيد، وهذا منهج المتكلمين والكثير من علماء التفسير.

ويوضح ذلك بالقول: "... فإذا ظهرت صحة ما ادعينا من تعذر حمل الآيات على الظواهر، ووجوب الصرف إلى ما يصح من التأويلات. ثم بعد ذلك اختلف مشائخنا رحمهم الله، منهم من قال في هذه الآيات: إنها متشابهة يعتقد فيها أن لا وجه لإجرائها على ظواهرها، ونؤمن بتنزيلها ولا نشغل

¹⁶³ / الماتريدي، كتاب التوحيد، ص 74-75

¹⁶⁴ / الملا علي القاري، ضوء المعالي، ص 31-32.

¹⁶⁵ / أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ج 1، ص 6

بتأويلها ونعتقد أن ما أراد الله بها حق.¹⁶⁶ أي إما أن نذهب إلى التأويل؛ فإذا تعذر التأويل نؤمن بتزويلها ولا نشتغل بتأويلها.

وقال التفتازاني بعد ما ذكر عدة آيات الصفات: "والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية فيقطع بأنها ليست على ظاهرها، ويفوز العلم بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيقتها جرياً على الطريق الأسلم... أو تؤول تأويلات مناسبة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير وشرح الأحاديث سلوكاً للطريق الأحكم."¹⁶⁷

والخلاصة أن: " لأهل السنة فيها (أي في نصوص الصفات) طريقان:

أحدهما: قبولها وتصديقها وتفويض تأويلها إلى الله مع تنزيهه عما يوجب التشبيه، وهو طريق سلفنا الصالح.

والثاني: قبولها والبحث عن تأويلها على وجه يليق بذات الله تعالى موافقا لاستعمال أهل اللسان من غير قطع بكونه مراد الله تعالى."¹⁶⁸

3/ رفض الاستدلال بخبر الآحاد:

الماتردية يردون الأحاديث والأخبار الواردة بطريق الآحاد؛ ولا يحتجون على مسائل العقيدة سواء كانت إلهيات أو نبوات أو سمعيات إلا بالقرآن الكريم أو بالمتواتر من الأحاديث ولا يثبتونها إلا بالنص القطعي الدلالة الذي لا يحتمل التأويل ولا يتعارض مع العقل، كما سبق بيانه.

وهم يرفضون الاستدلال بخبر الآحاد لأنه يفيد الظن ولا يفيد العلم اليقيني لعروض الشبهة في كونه خبر الرسول صلى الله عليه وسلم لاحتمال وجود وضع في الأحاديث على النبي صلى الله عليه وسلم؛ أي هناك شبهة أن يكون موضوعا ومكذوبا عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول التفتازاني: " إن خبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه ، لا يفيد إلا الظن ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات"¹⁶⁹

¹⁶⁶ / أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ج1، ص77

¹⁶⁷ / سعد الدين التفتازاني ، شرح المقاصد، ج2، ص50.

¹⁶⁸ / نور الدين الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، ص48

¹⁶⁹ / التفتازاني، شرح النسفية، ص138.

وقد نص على عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد الماتريديفي كتاب (التوحيد) وفي (التأويلات) وذكر أن خبر الآحاد لا يوجب العلم لأنه لا يبلغ مرتبة الخبر المتواتر في إيجاب العلم والشهادة، ولكنه يجب العمل به، أي في الأمور العملية.¹⁷⁰

ونص على ذلك أيضا أبو البركات النسفي في المنار فقال: "... فإننا لآحاد لا تفيد الاعتماد في الاعتقاد." ¹⁷¹

3/ القول بالمجاز:

تقول الماتريدية كغيرها من الفرق الكلامية من المعتزلة والأشاعرة بالمجاز وأنه واقع في اللغة والقرآن والحديث؛ ، يقول ابن الهمام: "المجاز واقع في اللغة والقرآن والحديث." ¹⁷² والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، وهو قسيم الحقيقة. وقد اعتمدوا عليه في تأويل النصوص التي توحى ظواهرها بالتشبيه والتجسيم لأن حمل الألفاظ الواردة في الآيات والأحاديث التي تحوي صفات الله تعالى على حقيقتها ومعانيها الحقيقية هو قول بتجسيم الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا. يقول كمال الدين البياضى: " وإنما قالوا بالمجاز نفياً لوهم التجسيم والتشبيه." ¹⁷³

وقال أبو المعين النسفي: "... إن هذه الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة المروية التي يوهم ظاهرها التشبيه، وكون الباري تعالى جسماً متبعضاً متجزئاً، كلها محتملة لمعان وراء الظاهر." ¹⁷⁴ أي أنها معان مجازية وتفسيرها وحملها على حقيقتها أو ظاهرها مناقض للأدلة العقلية وللمحكم من الآيات وهو قوله تعالى: " ليس كمثلها شيء."

انتهى

¹⁷⁰/الماتريدي، كتاب التوحيد، ص 9-10

¹⁷¹/ أبو البركات النسفي، منار الأنوار في أصول الفقه، ص 620.

¹⁷²/ ابن الهمام، التحرير في أصول الفقه، ص 148 والتوحيد للماتريدي، ص 48-49.

¹⁷³/ كمال الدين البياضى، إشارات المرام، ص 189

¹⁷⁴/أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ص 77